القمة العالمية
للعمل الإنساني

التحليل التحضيري لأصحاب المصلحة

المشاورة الإقليمية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بخصوص القمة العالمية للعمل الإنساني

المحتويات

مقدمة ١

العملية التحضيرية لمشاورات أصحاب المصلحة ٣

الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: مشهد متغير للعمل الإنساني ٥

القضايا الإنسانية الرئيسية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ٧

حماية المدنيين ٧

إيصال المساعدات الإنسانية ٨

مبادئ العمل الإنساني ١٠

الاستجابة للأزمات الممتدة والنزوح ١١

إشراك المجتمعات المحلية المتضررة ١٤

الاستعداد للطوارئ والحد من مخاطر الكوارث ١٨

التنسيق والتعاون الإنساني بين المؤسسات الدولية والإقليمية والمحلية ١٩

تمويل العمل الإنساني ٢٠

تعزيز دور الإعلام ٢١

تمكين الشباب في العمل الإنساني ٢٢

الهجرة ٢٣

الاستنتاجات والخطوات المستقبلية ٢٥

شكر وتقدير ٢٧

ملحق: التسلسل الزمني للمشاورات التحضيرية لأصحاب المصلحة ٢٩

مقدمة

عقدت مشاورات موسعة لأصحاب المصلحة عبر إقليم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا [1] تحضيرًا للمشاورات الإقليمية للقمة العالمية للعمل الإنساني، والمقرر انعقادها في الأردن ما بين ٣ و٥ آذار/مارس ٢٠١٥. وتهدف هذه المشاورات إلى تحديد التحديات والفرص الإنسانية ذات الأولوية التي تواجه الإقليم من أجل وضع الأسس لمزيد من المناقشات في الأردن. وسوف تغذي نتائج المشاورة الإقليمية المشاورات المحورية والعالمية للقمة العالمية للعمل الإنساني، وفي النهاية القمة نفسها، والمقرر انعقادها في إسطنبول، عام ٢٠١٦.

وقد وردت نتائج مجموعة مبدئية من المشاورات مع منظمات المجتمع المدني والحكومات والمجتمعات المحلية المتضررة في الإقليم في ورقة استطلاعية [2] صدرت بنهاية ٢٠١٤.

وقد حددت هذه الورقة اثني عشر تحديًا رئيسيًا مرتبطًا بالعمل الإنساني تواجه مختلف الدوائر/المجموعات المعنية واستُخدِمت لتوجيه المشاورات الناجحة مع نطاق أكبر من أصحاب المصلحة. وترد النتائج الواردة في الورقة الاستطلاعية مع التفاصيل الوافية في هذا التقرير، إضافة إلى -- المشاورات التالية في الإقليم.

وينقسم التقرير إلى ثلاثة أجزاء: الأول يشرح العملية المتبعة لجمع آراء أصحاب المصلحة وتحليلها، والثاني يوضح نتائج المشاورات التحضيرية لأصحاب المصلحة، في حين يحدد الثالث أولويات القضايا الإنسانية وأسئلة المناقشة في المشاورة الإقليمية المقرر عقدها بالأردن من أجل القمة العالمية للعمل الإنساني.

[1] لأغراض القمة العالمية للعمل الإنساني، يشمل إقليم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: الجزائر، البحرين، مصر، العراق، الأردن، الكويت، لبنان، ليبيا، المغرب، عمان، فلسطين، قطر، السعودية، سوريا، تونس، الإمارات العربية المتحدة، اليمن.

[2] متاحة على موقع القمة العالمية للعمل الإنساني: http://goo.gl/IeeQid

OCHA/Iason Athanasiadis

العملية التحضيرية لمشاورات أصحاب المصلحة

تحت إرشاد مجموعة التوجيه الإقليمية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا بشأن القمة العالمية للعمل الإنساني، ساعدت مجموعة من الشركاء على تنظيم مشاورات مع مختلف المجموعات فيما بين نيسان/ أبريل ٢٠١٤ وشباط/ فبراير ٢٠١٥[٣]. وقد استخدم عدد من الأساليب لإشراك مجموعة مختلفة من أصحاب المصلحة، ومنهم الدول الأعضاء، والمجتمعات المحلية المتضررة، ومنظمات المجتمع المدني، ووكالات الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية الدولية، والجمعيات الوطنية لحركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر، والشباب، والإعلام.

وقد تم التشاور مع ١٢٣١ فرد من مختلف الخلفيات في ظل أسلوب القمة الذي يعتمد تعددية أصحاب المصلحة، مع بذل جهد خاص لإشراك منظمات المجتمع المدني والأشخاص المتضررين من الأزمات الإنسانية. وقد تضمن التشاور السابق ذكره مشاورات منفصلة مع اللاجئين، والأشخاص النازحين داخليًا، والمهاجرين، والفئات السكانية الأخرى المتضررة. وقد أجريت لكل من الرجال، والنساء، والشباب، وقادة المجتمعات المحلية على حدة، كلما أمكن.

وقد تم التشاور مع منظمات المجتمع المدني على المستوى الوطني، ثم تلى ذلك اجتماعان إقليميان لمراجعة النتائج المنبثقة أولاً ثم توحيد توصيات المجتمع المدني.

ويورد الجدول أدناه[٤] موجزًا لمجموعات أصحاب المصلحة التي تم التشاور معها والشكل المتبع في كل منها.

ويعد التقرير التحليلي النهائي لأصحاب المصلحة محاولة لتجميع النتائج والتوصيات الرئيسية التي تمت مناقشتها خلال المشاورات التحضيرية لأصحاب المصلحة. ولا يقصد من التقرير اعتباره وثيقة توافق، ولكنه يمثل تشكيلة من الآراء والمواقف لأصحاب المصلحة المتعددين الذين تم التشاور معهم بهدف تحفيز المناقشات وتيسير وضع التوصيات في المشاورة الإقليمية للمنطقة بخصوص القمة العالمية للعمل الإنساني. ومن المقرر عقد مشاورات إضافية مع القطاع الخاص والمؤسسات الأكاديمية في الإقليم بعد المشاورة الإقليمية بالأردن، وسوف تسترشد بها عملية القمة العالمية.

المجموعة	شكل المشاورة	العدد
منظمات المجتمع المدني	المشاورات الإقليمية بالبحرين، ومصر، والعراق، والأردن، والكويت، ولبنان، وليبيا (عقدت في تونس)، والسعودية، وفلسطين (الضفة الغربية وغزة)، وتونس، وسوريا (عقدت في تركيا)، وقطر، واليمن. المشاورات الإقليمية في الأردن لمراجعة النتائج المنبثقة. المشاورة الإقليمية في المغرب لتوحيد التوصيات النهائية.	التشاور مع ٥٨٦ ممثل
الأشخاص المتضررين من **الازمات** الإنسانية	مناقشات مجموعات التركيز في مصر، والأردن، وفلسطين (الضفة الغربية وغزة)، وسوريا، واليمن مع لاجئين من داخل الإقليم وخارجه، والأشخاص النازحين داخليًا، والمهاجرين، والمجموعات المستضعفة، والمجتمعات المحلية المضيفة المتأثرة. استبيان أكمله المشاركون بعد مناقشات مجموعات التركيز.	التشاور مع ٣٢٧ فرد
الشباب	مشاوراتان عبر الإنترنت. استبيان عبر الإنترنت.	التشاور مع ١١٩ فرد
عموم الجمهور	التشاور عبر الإنترنت من خلال منصة القمة العالمية للعمل الإنساني.	التشاور مع ٨٣ فرد

[٣] راجع الملحق والتقديرات للاطلاع على قائمة المنظمات المشتركة في تنظيم المشاورات التحضيرية لأصحاب المصلحة.

[٤] راجع الملحق للاطلاع على جدول زمني بالمشاورات التحضيرية لأصحاب المصلحة.

المجموعة	شكل المشاورة	العدد
حركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر	اجتماع في قطر مع الجمعيات الوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر بالإقليم، واللجنة الدولية للصليب الأحمر، والاتحاد الدولي للصليب الأحمر، والمنظمة العربية للهلال الأحمر.	التشاور مع ٤٤ ممثلاً
وكالات الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية الدولية، وشبكات المنظمات غير الحكومية	مناقشة مائدة مستديرة في الأردن بشأن الجمع بين العمل الإنساني والعمل التنموي.	التشاور مع ٣٩ ممثلاً
الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية	اجتماع في مصر بجامعة الدول العربية للدول الأعضاء المشمولين في المشاورات الإقليمية بخصوص القمة العالمية للعمل الإنساني . مناقشة مائدة مستديرة عقدت في الكويت بشأن وجهات النظر الخليجية.	التشاور مع ١٥ ممثلاً
الإعلام	مناقشة مائدة مستديرة في الأردن.	التشاور مع ١٦ ممثلاً
المؤسسات المالية	مناقشة مائدة مستديرة عقدت في الكويت بشأن وجهات النظر الخليجية.	التشاور مع فردين

[٥] عقد اجتماع بنيويورك في شباط/ فبراير ٢٠١٥ مع البعثة الدائمة للجمهورية العربية السورية للأمم المتحدة لبدء المشاورات الثنائية. وقد جاء ذلك نتيجة لتعليق عضويتها في جامعة الدول العربية، مما لم يسمح لهم بالمشاركة في المشاورة الحكومية المذكورة أعلاه. ولم يتم الانتهاء من نتائج المشاورة الثنائية في موعدها بحيث تضم للتقرير التحليلي النهائي لأصحاب المصلحة في إقليم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ولكنها سوف تضم في النهاية للعملية العالمية.

الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: مشهد متغير للعمل الإنساني

شهد الإقليم ارتفاعًا هائلاً في الأزمات الإنسانية، مع مرور البلدان باضطرابات سياسية واقتصادية واجتماعية كبيرة، فضلاً عن آثار الكوارث الطبيعية والتحضر السريع. وقد أدى كل ذلك إلى إقليم يشهد معاناة بشرية غير محتملة ومستويات غير مسبوقة من أوجه الضعف. ففي سوريا، يقدر عدد الأشخاص المحتاجين للمساعدة الإنسانية بـ١٢,٢مليون نسمة، بما فيهم ٧,٦ مليون نسمة من النازحين داخليًا.

وقد هرب أكثر من ٣,٨ مليون لاجئ لبلدان مجاورة، مما أثر تأثيرًا كبيرًا على ملايين المجتمعات المحلية المضيفة المستضعفة في الأردن، ولبنان، وإلى حد أقل، مصر. أما في العراق، فقد أدى تفاقم العنف إلى نزوح ١,٨ مليون نسمة العام الماضي، في حين يقدر عدد الأشخاص المحتاجين حاليًا إلى المساعدة الإنسانية بـ٥,٢ مليون نسمة[٦].

وقد أدى الاحتلال المستمر للضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، وقطاع غزة، إلى أزمة حماية، إذ يصل عدد المحتاجين المساعدة الإنسانية ١,٩ مليون نسمة. وهناك أكثر من ١٥ مليون نسمة في اليمن يعانون من سوء التغذية، والنزوح، وانعدام الأمن. وفي ليبيا، أجبر العنف المتزايد ما يربو على ٤٠٠,٠٠٠ نسمة على الهرب من منازلهم[٧]. وقد ساهم امتداد هذه الأزمات، وبعضها لا يزال ممتدًا منذ عقود، على تقويض مكتسبات التنمية ووضع تحديات أمام مقدرة الحكومات والمجتمعات المحلية على مواكبة الصدمات ومعالجة آثار الصراعات المستمرة. وقد كرر الأفراد، ومنظمات المجتمع المدني، والمجتمعات المحلية المتضررة، وممثلو الحكومات التي تم التشاور معها استعدادًا للمشاورة الإقليمية للقمة إعرابهم عن غضبهم من المستوى الصادم للخسائر والمعاناة البشرية في المشهد الإنساني الإقليمي حاليًا. كما أسفوا لانعدام المساءلة عمومًا عن الانتهاكات وعدم تنفيذ الاستجابات الملائمة للأزمات الحالية في الإقليم، فضلاً عن تسليطهم الضوء على الحاجة إلى حلول تعالج الأسباب الجذرية لمعاناة الشعوب، مكررين تصريحاتهم بأن المعونة الإنسانية لا يمكن أن تستمر كبديل عن العمل السياسي. وهذه رسالة رئيسية تحتاج إلى وضعها في صدارة المشاورة الإقليمية.

وفي غياب الحلول السياسية لهذه الأزمات الإنسانية، دعا أصحاب المصلحة الحكومات ومجتمع العمل الإنساني إلى تجديد جهودهم لتزويد الشعوب بالحماية والمساعدة اللازمتين للغاية. كما جرى الاعتراف بحقيقة أن استمرار تقديم جهود الإغاثة فقط ليس عمليًا، وهناك توافق بشأن الحاجة لإيجاد طرق مبتكرة لتلبية احتياجات الناس بكرامة على نحو أكثر استدامة. ومع الإشادة بالجهود الأخيرة لتشجيع مزيد من التعاون بين أطراف العمل الإنساني والتنموي وتعزيز قدرة الأشخاص على المجابهة والتأقلم، فهناك الحاجة إلى المزيد لتحسين النتائج عمليًا.

وقد أشير إلى عدم كفاية النظام الإنساني الحالي في مواجهة المشهد الإنساني المتغير في الإقليم، فقد تكررت الدعوات إلى إصلاح حقيقي، أي تغيير يعمل على إشراك العديد من المؤسسات والمنظمات الإقليمية والوطنية وتشجيع جهودها بشكل أفضل. ويجب أن تعمل المساعدات الدولية على تعزيز تمركز الاستجابة الإنسانية محليًا، مؤكدة بذلك على المسؤولية والمساءلة الوطنية، ودعم القدرات المحلية من أجل منع وقوع الأزمات وإدارتها والاستجابة لها.

كما حظى العنصر البشري بالأولوية البشر عن طريق ضمان اعتبار احتياجات الفئات المتضررة وقدراتها محور العمل الإنساني كقضية جوهرية في كثير من المناقشات المنعقدة خلال عملية المشاورة التحضيرية. غير إن الواقع العملي يشير إلى قصور الجهود بشكل ثابت. وقد كانت هذه الرسالة التي اتفق عليها الجميع في المشاورات التي عقدت مع الأشخاص المتضررين من الأزمات، وهي واحدة من ضمن التحديات الرئيسية التي تواجه المجتمع الإنساني في الإقليم. وتعد المشاورة الإقليمية من أجل القمة فرصة لتحديد سبل لمعالجة هذا الإخفاق، حيث عبر الكثير من أصحاب المصلحة الذين تم التشاور معهم عن أملهم في عدم التغاضي عنه.

٦ خطة الاستجابة لسوريا ٢٠١٥ (مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية)؛ الخطة الإقليمية للاجئين والمجابهة والتأقلم ٢٠١٥-٢٠١٦ (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين)؛ الخطة الاستراتيجية للاستجابة بالعراق ٢٠١٤-٢٠١٥ (مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية).

٧ خطة الاستجابة الاستراتيجية للأراضي الفلسطينية المحتلة ٢٠١٥ (مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية)؛ خطة الاستجابة الإنسانية اليمنية ٢٠١٤-٢٠١٥ (مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية)؛ لمحة إنسانية إقليمية: تشرين ثان/نوفمبر – كانون أول/ديسمبر ٢٠١٥ (مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية).

UNICEF/Romenzi

حماية المدنيين

تعد حماية المدنيين مكونًا محوريًا لمبدأ الإنسانية، وقد عرفتها الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر على أنها تحتوي جهودًا "تجنب المعاناة الإنسانية وتخفيفها"، و"حماية الحياة والصحة، وضمان احترام الإنسان".

وتوجد أدوات قانونية مختلفة لتعزيز حماية المدنيين، وهي متأصلة في القانون الإنساني الدولي، وقانون حقوق الإنسان الدولي، وقانون اللاجئين الدولي. وإضافة إلى ذلك، تؤكد عدة أطر دينية وأخلاقية الحاجة إلى حماية المدنيين من الأذى والعنف.

وعلى نسق المشاورات الإقليمية الأخرى السابقة للقمة العالمية للعمل الإنساني، [٨] حدد أصحاب المصلحة الذين تم التشاور معهم في الإقليم **حماية المدنيين كأولوية تحظى باهتمامهم في الإقليم** وأشاروا إلى زيادة نطاق الهجمات ضد المدنيين وشدتها.

وقد صرحوا أن الصراعات في بلدان مثل العراق، وليبيا، وفلسطين، وسوريا، واليمن تؤثر تأثيرًا غير متكافئ على المدنيين وأن أطراف العمل الإنساني لا يلتزمون بالالتزامات القانونية الدولية.

كما صنف الأشخاص المتضررون من الأزمات الذين تم التشاور معهم في الإقليم شعورهم بالأمان والحماية تصنيفًا ضعيفًا، كما يبينه الرسم البياني أدناه. وأقرت النساء والرجال بالأردن أعلى معدلات الشعور بالأمان والحماية.

أما البلدان اللذان سجل فيهما المستجيبون أدنى المعدلات – فلسطين واليمن – كانا هما البلدين اللذين سجل فيهما الرجال شعورهم بالأمان بقدر أقل من السيدات. وعند السؤال عن الاحتياجات ذات الأولوية بالنسبة للأشخاص المتضررين خلال الطوارئ، كان الأمان ضمن أعلى ثلاثة احتياجات في جميع البلدان بجانب الغذاء والمأوى.

وفي المتوسط، احتل الأمان الأولوية القصوى بالنسبة للنساء اللائي تم التشاور معهن عبر الإقليم والأولوية الثالثة بالنسبة للرجال.

متوسط الدرجة التي يشعر عندها الأشخاص المتضررون بالأمان والحماية من العنف في الموقف الحالي
(على مقياس من ١٠ نقاط حيث أن ١٠ = مرتفع و١ = منخفض)

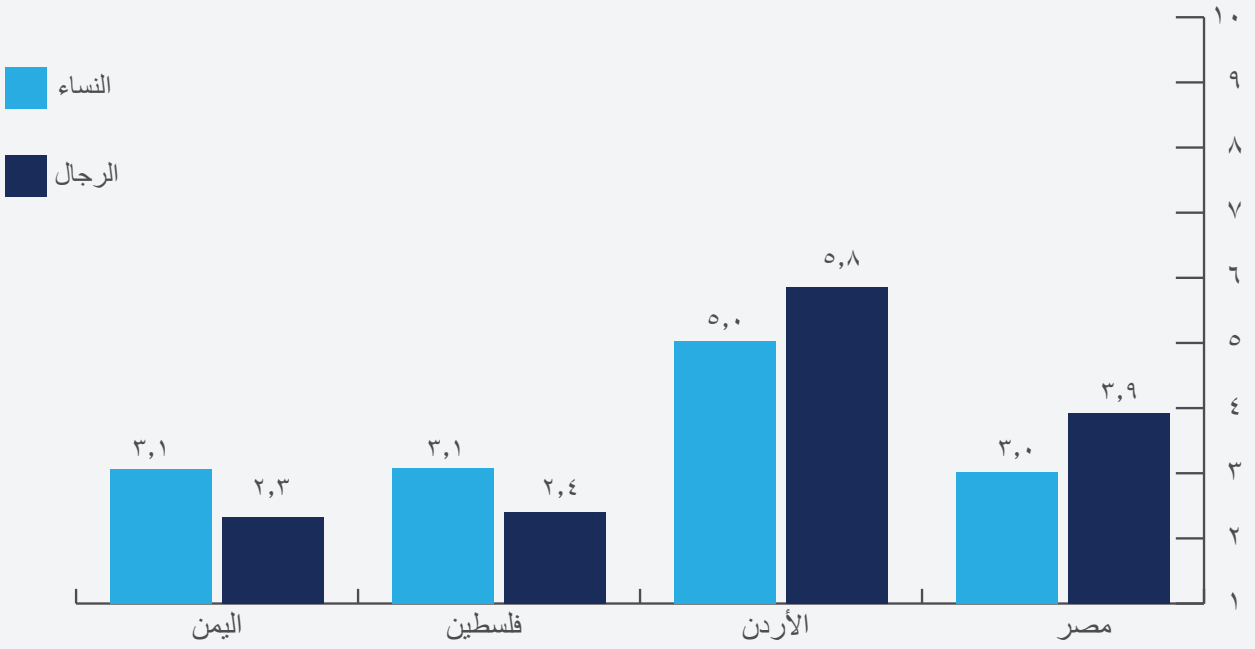

المصدر: مسح بين الأشخاص المتضررين الذين تم التشاور معهم في الإقليم.

٨ غرب ووسط أفريقيا، شمال وجنوب شرق آسيا وشرق وجنوب أفريقيا في عام ٢٠١٤، وأوروبا ومجموعات أخرى في عام ٢٠١٥.

كما تم التأكيد على **الحاجة إلى تلبية احتياجات الحماية المحددة فيما بين فئات السكان المتضررة**. فقد أشار اللاجئون في الأردن ومصر والنازحون داخليًا في سوريا أن النساء والفتيات معرضات لخطر أكبر للعنف النوعي والجنسي فضلاً عن الزواج القسري والمبكر خلال أوقات الصراع والنزوح. كما دعا ممثلو الحكومات الذين تم التشاور معهم إلى إيلاء اعتبار أفضل لأثر الصراعات على النساء والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة، حيث أكدت هذه الفئات، شأنهم شأن الأشخاص المتضررين الذين تم التشاور معهم في فلسطين، على ضرورة تقديم الدعم النفسي جنبًا إلى جنب مع الحماية الجسدية. وأشار اللاجئون وعديمو الجنسية إلى تهميشهم واستضعافهم أمام إساءات الحماية، مثل العنف البدني. وذكر النازحون في اليمن انعدام الحماية للأفراد ذوي الإعاقة والمصابين بفيروس نقص المناعة – الإيدز. وقد سلطت المشاورات عبر الإنترنت الضوء على أهمية توفير نفس حقوق الحماية لجميع المهاجرين، بما فيهم ضحايا الاتجار في البشر والقصر غير المصحوبين، كما الفئات المتضررة الأخرى كافة.

ويشهد الإقليم تزايد المخاوف والإحباط العام جراء انعدام المساءلة في الإقليم عن انتهاكات الأطر القانونية التي تحمي المدنيين. فمعظم أصحاب المصلحة – بدءًا بممثلي الحكومات والمجتمع المدني وانتهاءً بوكالات الأمم المتحدة والأشخاص المتضررين – أكدوا الحاجة إلى تقديم مرتكبي الجرائم إلى العدالة، داعين **إلى مزيد من إنفاذ القانوني الإنساني الدولي، وقانون حقوق الإنسان الدولي**، وقانون اللاجئين الدولي على نحو موضوعي وجامع. كما أثارت بعض المشاورات قضية المعايير المزدوجة المتصورة في مساءلة الحكومات وأطراف الصراع، مع ذكر إسرائيل كمثال لبلد لا يخضع لنفس المعايير الصارمة كما الآخرون.

وتم أيضًا تأكيد، وتحديدًا من قبل منظمات المجتمع المدني الليبية والفلسطينية والأشخاص المتضررين من الأزمات عبر الإقليم، **المسؤولية الأولى للحكومات في ضمان حماية مواطنيها وتيسير العمل الإنساني.** وقد أسف الكثيرون لعدم توقيع عدة دول أعضاء في الإقليم الأطر القانونية الرئيسية، مثل اتفاقية اللاجئين لعام ١٩٥١ واتفاق جامعة الدول العربية بشأن التعاون في تنظيم عمليات الإغاثة وتسهيلها لعام ٢٠٠٩. وحيثما تمت المصادقة على الأطر القانونية الدولية، تعددت دعوات ضمان انعكاسها بما يكفي في القوانين المحلية وتطبيقها الفعال على أرض الواقع.

وقد دعا أصحاب المصلحة المنظمات الإقليمية، مثل جامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي، للعب دور أكبر في المواجهة بالاعتراض على من ينتهكون القوانين التي تحمي المدنيين والمطالبة باحترام الدول الأعضاء فيها التزامتها بحماية المدنيين احترامًا أفضل. وقد تكررت مناقشة دور **مجلس الأمن بالأمم المتحدة**، حيث أجمعت قاعدة عريضة من أصحاب المصلحة على أنه **عجز عن الاضطلاع بمسؤوليته المنوطة به بحفظ السلم والأمن الدوليين، وضمان حماية المدنيين**، حتى إنه اتهم بتسييس العمل الإنساني، لدرجة اقتراح بعض المشاركين في مناقشة المائدة المستديرة الكويتية بحظر استخدام الفيتو في قرارات مجلس الأمن المعنية بقضايا متعلقة بالعمل الإنساني.

وقد ناقش بعض أصحاب المصلحة، من بينهم ممثلي الحكومات ومنظمات المجتمع المدني، **مسؤولية الحماية** في الإقليم. وتضمن ذلك دعوة من كثير من منظمات المجتمع المدني وبعض الحكومات إلى إنشاء ممرات إنسانية وملاذات آمنة في مناطق الصراع بحيث يمكن للأشخاص المتضررين تلقي الحماية والمساعدة. إلا إن ذلك طرح أسئلة عن كيفية القيام بذلك عمليًا دون عسكرة العمل الإنساني وتسييسه. وقد رفض بعض ممثلي الحكومات هذه الدعاوى، مؤكدين احترامهم لسيادة الدول. وشدد آخرون على أهمية عدم ارتباط مسؤولية الحماية في المقام الأول بالتدخل العسكري، وعلى وجوب بذل جهود أكبر من أجل الحلول السياسية للصراعات المتعددة في الإقليم.

وكثيرًا ما ساقت منظمات المجتمع المدني حججًا على تركيز المنظمات الإنسانية في الإقليم بدرجة كبيرة على جهودها في توفير المساعدة المادية بدلاً من **تحقيق دورها في مواجهة ما يطرأ من قلق بشأن الحماية**. وقد حدد الأشخاص المتضررون من الأزمات في عدة مواقع نفس الاختلال وفي معظم الحالات أقروا أنهم لم يعرفوا كيف يطلبون الحماية من أطراف العمل الإنساني، وهو الأمر الذي اعتبر هو أيضًا نتيجة لضعف التواصل بين منظمات المعونة والأشخاص المتضررين. غير إن عددًا من المنظمات الإنسانية أعلنت التزامها بالحماية، منها إحدى وكالات الأمم المتحدة التي دافعت عن "وضع الحماية في صدارة العمل الإنساني"، وأخرى أكدت على تشجيع برامجها أساليب الحماية القائمة على المجتمع المحلي. كما أبرزت عدة منظمات من المجتمع المدني أهمية الدور التي يمكن أن تلعبه في الحماية؛ على سبيل المثال، من خلال المناصرة لكي تتحمل الأطراف الأخرى مسؤولياتها أو من خلال برامج تضمن رفاه الناس وتحول دون النزوح القسري. وقد دعا الكثيرون إلى أن تتعدى هذه الجهود الافتراض المضلل القائل إن مجرد وجودها يضمن الحماية واقترحوا الحاجة إلى مشاركة أوسع للممارسات التي أثبتت فعاليتها، بما فيها الطرق المبتكرة للمساهمة في أمن الأشخاص المتضررين. غير إن زيادة دور المنظمات الإنسانية في الحماية لا يجب أن ينتقص من إدراكها لمحدودياتها في ما هو في النهاية قضية أمنية وسياسية، والتي تقع مسؤوليتها الرئيسية على الحكومات.

إيصال المساعدات الإنسانية

أشار أصحاب المصلحة إلى أن العوائق الماثلة أمام إيصال المساعدات الإنسانية قد أصبحت أحد أكثر التحديات استمرارًا أمام العمل الإنساني الفعال في الإقليم. ويشمل ذلك كلاً من حصول الأشخاص المتضررين على المساعدات الإنسانية والحماية، وأيضًا وصول المنظمات الإنسانية إلى من هم في احتياج. وقد مال أصحاب المصلحة بقوة تجاه الرأي القائل بأن **حركة الناس لا يجب أن تقيد** لأن ذلك يعوق حصولهم على المساعدات والحماية في التوقيت المناسب وبصفة مستدامة.

. فعلى سبيل المثال، قد يعوق أطراف الصراع حركة المجتمعات المحلية كجزء من استراتيجيتهم السياسية أو العسكرية، كما في المناطق المحاصرة بسوريا وفي الأراضي الفلسطينية المحتلة، مما يعيق المدنيين عن طلب المساعدة ما بعد المناطق المحيطة بهم مباشرة. كما ناقش أصحاب المصلحة إغلاق بعض الحكومات حدودها مع الجيران المتضررين من الصراع، ومن ثم منع الناس من طلب الأمان واللجوء في أراضيها. وقد أعرب اللاجئون السوريون عن قلقهم حيال الترحيل من قبل الدول المجاورة، ما يعد انتهاكًا لمبدأ عدم الإعادة القسرية[٨].

وقد أدرك بعض ممثلي الحكومات تبعات إغلاق حدودهم أمام اللاجئين ولكنهم أشاروا إلى حاجتهم إلى حفظ الأمن في سياق الحركة المتنامية وغير المستدامة للنازحين في الإقليم. وقد دعوا إلى مزيد من مشاركة الأعباء فيما بين المجتمع الدولي من حيث توفير إمكانية الأمان والمساعدة للأشخاص المتضررين.
ويساهم الروتين والعوائق البيروقراطية في الحد من وصول المنظمات الإنسانية إلى الفئات المتضررة من السكان. وقد ناقشت المنظمات الإنسانية في الإقليم كيف يعمل التأخير في الحصول على التصاريح الأمنية والتأشيرات للموظفين المعنيين على الإبطاء من تقديم المساعدات، واستنزاف وقت الموظفين ومواردهم المحدودة، وتشجيع التحيز تجاه المناطق التي يقل فيها التقييد على الوصول، ومن ثم انتهاك مبدأ الحياد. وعليه، دعا أصحاب المصلحة إلى تخفيف العوائق البيروقراطية التي تعيق العمل الإنساني.

أما منظمات المجتمع المدني والمنظمات الإنسانية الدولية فتشترك في الحجة القائلة إن التدابير التي يتخذها بعض المانحين والحكومات الوطنية والمؤسسات المالية، مثل البنوك، من أجل مكافحة الإرهاب لا بد من مراجعتها لأنها تفرض قيودًا غير مبررة على قدرة المنظمات الإنسانية على العمل وفقًا للمعايير والمبادئ المتفق عليها في المناطق التي تتواجد فيها جماعات محظورة. فعلى سبيل المثال، أقرت المنظمات الإنسانية السورية والعراقية أنها غير قادرة أو غير راغبة في العمل في مناطق بلديهما التي يحكمها تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) جراء القيود المفروضة على التمويل أو المخاوف التي قد يتهمون بها على خلفية تقديم المساعدات المادية إلى الإرهاب. كما أعربت المنظمات الفلسطينية والليبية عن قلقها بشأن القيود التي فرضت على تحويل التمويلات إلى المنظمات الخيرية الإسلامية والحكومات المنتخبة ديمقراطيًا. ومع إدراك حاجة الحكومات لمكافحة الإرهاب، دعتها منظمات المجتمع المدني إلى ضمان عدم تقويض تشريعات مكافحة الإرهاب الواجب الإنساني، أو عدم اتخاذ القرارات بشأن عمليات الإغاثة بناء على معايير لا تحتكم إلى الاحتياجات الإنسانية.
وقد أصبحت الاعتداءات على موظفي العمل الإنساني أمرًا شائعًا، حيث شهد عام ٢٠١٤ الماضي ٣٥ هجومًا في لبنان، وليبيا، وفلسطين، وسوريا، واليمن. وتؤثر معظم الهجمات على الموظفين المحليين أو المنظمات المحلية، حيث أشارت الجمعيات الوطنية لحركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر مرتاعة إلى استضعاف المتطوعين المحليين على وجه التحديد أمام الهجمات إذ يكونون هم أول المستجيبين.

وقد أكد على ذلك الشباب في مشاورتهم عبر الإنترنت، حيث دعا المشاركون إلى تعزيز التدابير الأمنية لتمكين التطوع في العمل الإنساني. ويؤدي الاختلال الأمني العام إلى خلق بيئة عمل مقيدة، بحيث لا تتمكن المنظمات الإنسانية من تقييم مستوى الاحتياجات الإنسانية تقييمًا صحيحًا. فعلى سبيل المثال، أشار معظم أطراف العمل الإنساني في العراق وليبيا وسوريا إلى عدم قدرتهم على القيام بما يكفي من تقييم الاحتياجات أو تقديم المساعدات والحماية للأكثر تضررًا في أنحاء البلد.

وقد أدان ممثلو الحكومات، والمنظمات الإنسانية، وشباب المتطوعين، والمشاركين في المناقشات عبر الإنترنت العنف ضد موظفي العمل الإنساني ودعوا إلى حماية أفضل لموظفي المعونة والالتزام بالقانون الإنساني الدولي. أما منظمات المجتمع المدني المجتمعة في اللقاء الإقليمي بالمغرب فقد ناصرت إنشاء جمعية دولية تقدم التدريب وتنمية القدرات لموظفي العمل الإنساني وعائلاتهم ومناصريهم من أجل سلامتهم وأمنهم.

واستجابة للمخاوف الأمنية وعوائق الوصول الأخرى، لجأ العديد من المنظمات الإنسانية في الإقليم إلى وسائل بديلة لتقديم المعونة تشمل 'الإدارة عن بعد'، بحيث تعمل الوكالات الدولية من خارج البلد أو من العواصم من خلال شركاء تنفيذ محليين. غير أن أصحاب المصلحة الذين تم التشاور معهم سواء عبر الإنترنت أو في الإقليم أشاروا بقلق بالغ إلى أن هذا يمثل تحديات إضافية تتعلق بالرصد والمساءلة.

وهو أيضًا ينقل المخاطر الأمنية إلى الشركاء المحليين الذين لا يملك الكثير منهم القدرة أو الموارد على تطوير بروتوكولات أمنية ملائمة أو للحصول على نظم تأمينية كافية. وعلى النطاق الأشمل، يضر ذلك بقرب المنظمات الإنسانية من الفئات المتضررة من السكان، ويؤثر على المساءلة، ويحول دون فهم احتياجاتهم فهمًا كافيًا أو التمكن من تعزيز القبول بين المنظمات والمجتمعات المحلية التي تخدمها.

٨ عدم الإعادة القسرية هو مبدأ في القانون الدولي يحظر إرجاع ضحية اضطهاد إلى مضطهده. وقد تثبت رسميًا في اتفاقية عام ١٩٥١ المتعلقة بوضع اللاجئين، في مادة ٣٣ منها: "يحظر على الدولة المتعاقدة طرد أو رد اللاجئ بأية صورة إلى الحدود أو الأقاليم حيث حياته أو حريته مهددتان بسبب عرقه أو دينه أو جنسيته أو انتمائه إلى فئة اجتماعية معينة أو بسبب آرائه السياسية."

وقد تم توجيه النقد تحديدًا لوكالات الأمم المتحدة، إذ إن انخفاض مستوى **قبول المخاطر** بها وما يترتب عليه من التدابير الأمنية يعني أن إحدى المؤسسات الرئيسية الموكلة إليها الاستجابة للأزمات الإنسانية كثيرًا ما تكون إما الأولى في المغادرة أو غير قادرة على العمل بفعالية في المناطق التي يكون فيها الناس أكثر تضررًا. كما ناقش أصحاب المصلحة **العمليات فيما بين الحدود** كوسيلة محتملة لإيصال المساعدات بشكل أفضل إلى المجتمعات التي يصعب الوصول إليها في سوريا.

"كثيرًا ما لا تتمكن المنظمات الإنسانية من حماية نفسها، وبالتالي لا يمكنها حمايتنا".

سيدة فلسطينية في غزة

ولكن أشارت عدة منظمات إنسانية إلى أن قرارات مجلس الأمن التي سمحت لوكالات الأمم المتحدة وشركائها باستخدام المعابر الحدودية والمسارات عبر خطوط الصراع لم تكن فعالة عمليًا، ودعت الدول، جنبًا إلى جنب مع شركاء العمل الإنساني، إلى تسهيل توفير الإغاثة الإنسانية بشكل أفضل، بما في ذلك توفيرها عبر الحدود عندما يكون ذلك أكثر الطرق فعالية لتقديم المساعدات المنقذة للحياة. كما دعا بعض ممثلي الحكومات في الإقليم إلى مزيد من استكشاف قانونية العمليات عبر الحدود، مؤكدين احترام سيادة الدول.

وقد أقر عدد كبير من أصحاب المصلحة الذين تم التشاور معهم في الإقليم أو عبر الإنترنت أن الوصول إلى من هم في احتياج للمساعدات والمناصرة من أجل حمايتهم يقتضي من المنظمات الإنسانية أن **تشرك جميع أطراف الصراع وتتفاوض معهم**، بما في ذلك الجيوش والجماعات المسلحة من غير الدول. ولكن في واقع الأمر، كثيرًا ما تشعر المنظمات الإنسانية أنها تفتقر إلى التوجيه اللازم والقدرة على الانخراط بفعالية مع هؤلاء الأطراف. كما تؤدي التشريعات الخاصة بمكافحة الإرهاب وقيود تمويل المانحين إلى جعل المنظمات الإنسانية مترددة في الانخراط مع بعض الأطراف خوفًا من الملاحقة الجنائية.

وقد دعت منظمات المجتمع المدني عبر الإقليم، ولا سيما في مصر، وليبيا، وعلى مستوى الاجتماع الإقليمي للمجتمع المدني في المغرب، إلى الاعتراف بالحاجة إلى هذا الحوار وما يكفي من بناء القدرات وتبادل أفضل الممارسات. كما تم تأكيد تحديد طرق لضمان إيصال المساعدات الإنسانية، ورأى أصحاب المصلحة **إمكانية تسخير أطر خاصة بالسياقات ومقبولة ثقافيًا** لمساعدة الناس على تلبية احتياجاتهم. فمثلاً، اقترح المشاركون في المائدة المستديرة الكويتية استثمار المبادئ والتقاليد الإسلامية، مثل الأشهر الحرام، التي تدعو إلى إيقاف القتال خلال الأشهر المقدسة في السنة، ومن ثم، خلق مساحة للناس لتلقي المساعدات والحماية.

مبادئ العمل الإنساني

تعكس المبادئ الجوهرية للإنسانية، والحيادية، والنزاهة، والاستقلالية خبرة إنسانية طويلة، وتقبلها الدول وأطراف العمل الإنساني باعتبارها ما يجب أن يسترشد به العمل الإنساني. غير أن أصحاب المصلحة عبر الإقليم، ناقشوا الواقع الذي يشهد كثيرًا انعدامًا لاحترام مبادئ العمل الإنساني – أو تصور حدوثه – من قبل بعض منظمات المعونة ومانحيها. وقد كانت آراء الأشخاص المتضررين على وجه التحديد بشأن هذا الموضوع صريحة دون مواربة؛ فقد ناقشوا حيادية ونزاهة مجموعات المعونة من زاوية نقدية في المشاورات وصنفوا تطبيق هذه المبادئ في مرتبة متدنية في المسح، كما يبينه الرسم البياني أدناه.

متوسط الدرجة التي يعتقد الأشخاص المتضررون أن مجموعات المعونة يتمتعون عندها بالحياد والنزاهة
(على مقياس من ١٠ درجات حيث أن ١٠ = مرتفع و١ = منخفض)

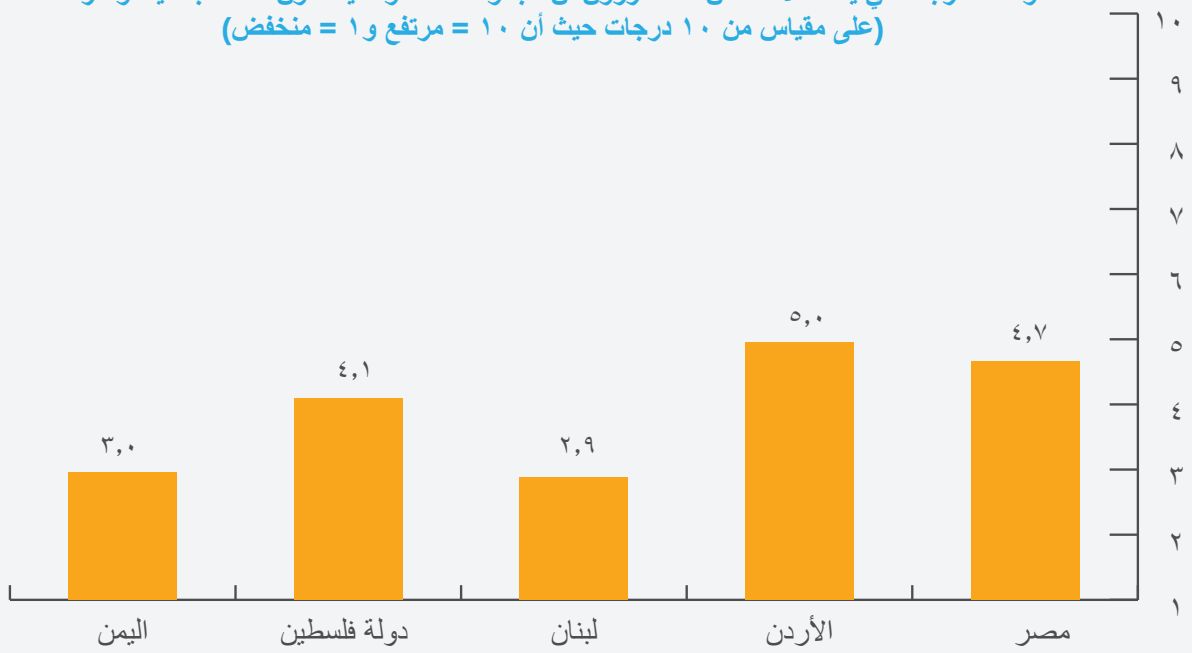

المصدر: مسح أجري بين الأشخاص المتضررين الذين تم التشاور معهم في الإقليم

وقد عكست خبراتهم انعدامًا لاحترام بعض مبادئ العمل الإنساني من قبل بعض وكالات المعونة. فقد أقر العديد من اللاجئين السوريين في لبنان، أنهم شعروا أنهم لم يتلقوا المساعدة الإنسانية من بعض المنظمات المحلية على خلفية انتماءاتهم السياسية أو الدينية.

أما اللاجئون السوريون الذين يقطنون في مصر حاليًا فقد صرحوا بعدم تلقيهم أي مساعدة في بعض المناطق السورية جراء منع الأطراف المتحاربة وصول خدمات الإغاثة للأفراد الذين ينتمون إلى فصائل سياسية أو طوائف دينية بعينها. كما حكى اللاجئون الإريتريون باليمن خبرات عن شعورهم بالقهر وانعدام الكرامة جراء المعاملة التفضيلية المتصورة لدى المنظمات الإنسانية للاجئين الصوماليين مقارنة باللاجئين الآخرين من البلدان العربية. كما أعلنت أيضًا الأقلية اليمنية النازحة ملاحظاتها الشبيهة بالتمييز ضدها. وقد تكون هذه الاختلافات نتيجة لوضع بعض الحكومات سياسات مختلفة بشأن ما يحق للاجئين الحصول عليه على أساس الجنسية.

"لا يقوم الكثير من أطراف العمل الإنساني بتقديم المعونة بناء على الاحتياجات وحدها، ولكن الكثير منها يأخذ في اعتباره المظهر أو المعتقد أو الانتماء السياسي قبل تقييم الاحتياجات الفعلية"

لاجئة شابة في مصر

وقد أشار أصحاب المصلحة إلى مسألة تسييس العمل الإنساني، حيث أورد جميع منظمات المجتمع المدني والمنظمات الإنسانية الدولية، فضلاً عن الأشخاص المتضررين، أمثلة للامتيازات السياسية التي تعلو على العمل الإنساني بسبب الدول والمانحين ومجلس الأمن بالأمم المتحدة، مشيرين إلى الأثر السلبي الذي يؤتيه ذلك، على سبيل لمثال، على تلبية احتياجات السكان المدنيين السوريين والفلسطينيين.

وقد تضمن ذلك المماطلة المتصورة عن مجلس الأمن في دعوته للمساعدة الإنسانية عبر الحدود في سوريا واستخدام المعونة كبديل عن العمل السياسي، كما هو الحال في غزة.

وقد دعا أصحاب المصلحة إلى **آليات مساءلة أفضل لمواجهة النفوذ السياسي على العمل الإنساني في الإقليم**، وإلى المناصرة بشأن توضيح الفرق بين الأذرع الإنسانية والسياسية لمنظمات مثل الأمم المتحدة.

وفي حين تكررت مناصرة أصحاب المصلحة للتوفيق بين الأنشطة الإنسانية والتنموية وتلك الرامية إلى بناء السلم، كما يرد أدناه، فقد حذروا أطراف العمل الإنساني كي **يدركوا المهام والأيديولوجيات ذات التوجه السياسي الأكبر لدى شركائهم المحتملين**، ويتمكنوا من إدارة مخاطر الإخلال بالعمل الإنساني المستند إلى المبادئ، أو ما يتصور أنه إخلال به.

"عندما تقرر مساعدة شخص ما، لا تعر اهتمامًا لأي من انتماءاته، بل عامله ببساطة كإنسان"

رائدة شبابية من فلسطين

ولم يقم أصحاب المصلحة بتصنيف صريح لمبادئ العمل الإنساني حسب الأهمية، ولكن بدا أن هناك **توافقًا بشأن مبدأ النزاهة** فيما بين الأشخاص المتضررين، والمنظمات الإنسانية، والحكومات، والمشاركين في المشورة عبر الإنترنت، ما يؤكد أهمية الاستجابة على أساس الاحتياج وحده ودون أي تمييز يذكر.

كما تم الدفاع عن مبدأ الحياد بنفس القدر من المساواة، غير إن أصحاب المصلحة أعربوا عن تشاؤمهم بشأن مستوى تنفيذه على أرض الواقع، بما في ذلك وكالات الأمم المتحدة، والمنظمات الدولية غير الحكومية، وعلى وجه التحديد، الأطراف المحلية العاملة في السياقات التي تشهد استقطابًا سياسيًا مثل العراق، وليبيا، وسوريا، واليمن. وإضافة إلى ذلك، فقد اختلف مستوى **الوعي بمبادئ العمل الإنساني وتفعيلها** فيما بين أطراف العمل الإنساني، مع الدعوة للفهم المشترك وتبادل الممارسات الفضلى بشأن كيفية تطبيقها عمليًا.

وبغرض إكمال المبادئ الجوهرية للعمل الإنساني، أكدت منظمات المجتمع المدني وأطراف العمل من الشباب أهمية المبادئ المستندة إلى التقاليد الدينية أو النظرة العالمية، مثل الفرض الديني، أو التكافل، أو العدالة الاجتماعية. وقد كانت حجتهم في ذلك أن تأطير المبادئ الجوهرية على نحو مختلف، على سبيل المثال، باستخدام المصطلحات الإسلامية، قد يساعد على قبولها أو تسهيل الوصول في سياقات بعينها في الإقليم.

الاستجابة للأزمات الممتدة والنزوح

كان لكل أصحاب المصلحة موقفًا موحدًا بشأن التصريح بأن **الزيادة في الصراعات المسلحة الممتدة والنزوح طويل المدى** في الإقليم كانت تدفع النظام الإنساني أبعد من الحدود التي صمم من أجل إدارتها.

ومع دخول الأزمة السورية عامها الخامس وامتداد أزمات اللاجئين الفلسطينيين والصحراويين على مدار عقود، كان من الواضح أنه في ظل غياب **الحلول السياسية**، تبرز الحاجة للإغاثة الإنسانية لفترات زمنية طويلة. ومن ثم، يتم توجيه الجهود على نحو صحيح تجاه الاستجابة الأكثر استدامة لاحتياجات الشعوب. وتسعى الحكومات ومجتمع منظمات المعونة في مصر، والعراق، والأردن، ولبنان، وسوريا، واليمن لتنفيذ مقاربات متناغمة تجمع بين العمل الإنساني والتنموي؛ على سبيل المثال، من خلال الخطة الإقليمية للاجئين

والمجابهة والتأقلم استجابة للأزمة السورية، بما يستهدف كلا النازحين والمجتمعات المضيفة المتضررة. إلا إن هذه الجهود لا يجب أن تقوض من أهمية وإلحاح إيجاد الحلول للأزمات الممتدة والنزوح، وهو الأمر الذي يجب أن يظل كأولوية.

وعلى الرغم من الجهود المبذولة لتطوير مقاربات أكثر استدامة، أدرك أصحاب المصلحة من المجتمع المدني، والحكومات، والمنظمات الإنسانية، الفجوة بين الاستراتيجيات القائمة التي تجمع أطراف العمل الإنساني والتنموي معًا وتنفيذها الفعال على أرض الواقع. ويقتضي التنفيذ الأكثر فعالية فهمًا أفضل لكيفية التغلب على الفجوة الحالية بين البرامج الإنسانية والتنموية، من ناحية، وهياكلها التمويلية من ناحية أخرى. ومن شأن ذلك أن يؤدي إلى انتقالات أكثر سلاسة من الإغاثة قصيرة المدى إلى الإغاثة الطوية المدى، إضافة إلى التخطيط والتمويل المشترك فيما بين الحكومات، وأطراف العمل الإنساني والتنموي، والمؤسسات المالية، والقطاع الخاص. وتقتضي هذه المقاربات أيضًا وجود بيئة سياسات كافية، بحيث يعمل فيها المانحون والحكومات الوطنية كافة لتحقيق نفس الأهداف والمبادئ الإنسانية.

وقد دعا أصحاب المصلحة، بما فيهم منظمات المجتمع المدني في ما يقرب من كل البلدان التي تم التشاور معهم في الإقليم، إلى **بناء قدرات الحكومات المحلية ومنظمات المجتمع المدني** لإدارة أغلبية جهود الإغاثة في الأزمات الممتدة، وإلى **تصميم المنظمات الدولية استراتيجية خروج في برامجها من البداية.** وفي حين دعا العديد من منظمات المجتمع للمدني إلى دعم القدرات من المنظمات الدولية، فقد سلط الكثيرون الضوء على دور المنظمات المحلية. وحسب المثال الذي أعطاه أحد ممثلي المجتمع المدني اللبناني، "فعلينا أن نكون نحن القوة الرئيسية في الاستجابة للاحتياجات، وألا ننتظر الآخرين لكي يتصرفوا".

وقد تناولت المشاورات **دور أطراف العمل الإنساني في معالجة الأسباب الجذرية للصراع والنزوح**، وأدرك أصحاب المصلحة أن الأزمات كثيرًا ما تصبح ممتدة في الإقليم جراء انعدام الحلول السياسية. وقد انقسم أصحاب المصلحة في عملية المشاورة رغم ذلك، حيث دعا الكثيرون المنظمات الإنسانية إلى التركيز فقط على تداعيات الأزمات الإنسانية وليس على أسبابها، وإلا سيصعب عليها الحفاظ على حياديتها ونزاهتها، وقد تفتح هذه الأنشطة الباب لتسييس المساعدات. وبدلاً من ذلك، فقد اقترحوا أن جهود الوساطة في الصراع وبناء السلم يجب أن تعمل بالتوازي مع الجهود الإنسانية، وأن تكمل العمل عن طريق تيسير إيصال المساعدات الإنسانية وفرص الحصول عليها لبرامج أكثر استدامة.

وقد أشادت الحكومات والمنظمات الإنسانية بالكرم والالتزام المستمر للبلدان في الإقليم لحماية ومساعدة النازحين. ولكنها أشارت إلى الاختلال في الاستجابة للموقف بالنسبة للاجئين السوريين، وكيف تكاتف عدد صغير من البلدان المجاورة في تحمل عبء مسؤوليته.

ولا يمكن اعتبار ذلك مستدامًا، بما أن الأعداد المتنامية من اللاجئين في هذا العدد الصغير من البلدان يمكنها أن تؤدي إلى المزيد من عدم الاستقرار في الإقليم. وعليه، فقد دعوا إلى **زيادة تحمل الأعباء فيما بين المجتمع الدولي**. ومع الإقرار بأن الكثير من الأزمات في الإقليم من المحتمل أن تكون ذات تداعيات إنسانية ممتدة لسنوات، فقد طالب أصحاب المصلحة بإيجاد حلول راسخة للنازحين، بما في ذلك إعادة التوطين في بلد ثالث. وقد تضمنت المقترحات تبني إقامة مؤقتة في البلدان التي تعتمد على هجرة العمالة، مستغلة ميزة المهارات والخبرات لدى اللاجئين. ومن شأن ذلك أن يوفر لهم دعمًا معيشيًا، وفي نفس الوقت، يفيد اقتصاديات البلدان المستضيفة للاجئين.

وتعمل الطبيعة الممتدة للنزوح وكون الأغلبية الساحقة من اللاجئين في الإقليم قد استقروا في المجتمعات المضيفة في المناطق الحضرية بدلاً منها في المخيمات على تسليط الضوء على أهمية **مواجهة التحديات المتعلقة بالتماسك الاجتماعي والتسامح مع التعددية**. وفي حين أن الكثير من اللاجئين السوريين الذين تم التشاور معهم في عدة بلدان قد أشادوا بالترحيب الحار الذي تلقوه من قبل المجتمعات المضيفة، فقد ناقشوا أيضًا ظهور التوترات بمرور الوقت بينهم، مع حدوث حالات عنف بدني وإساءة نفسية امتدت حتى للأطفال. وقد لاحظت منظمات المجتمع المدني الأردنية التوترات في البلد بين اللاجئين السوريين والفلسطنيين والمجتمعات المضيفة، وأشارت إلى كثرة ظهور هذه التوترات بسبب التنافس على فرص التوظيف في السوق غير الرسمية.

واستجابة للتوترات بين النازحين والمجتمعات المضيفة، فضلاً عن الاستجابة للمطالب بالحفاظ على الكرامة، فقد طلب الأشخاص المتضررون بشكل روتيني **أنشطة لتوليد الدخل** بعكس الأغذية والقسائم التي تجعلهم يعتمدون على الحكومات ومنظمات المعونة. وقد جاء ذلك تماشيًا مع نتائج المشاورة عبر الإنترنت والمناقشات مع ممثلي الحكومات، الأمر الذي سلط الضوء على أهمية دعم اعتماد اللاجئين على أنفسهم. كما أوضح الأشخاص المتضررون في الأردن ولبنان أهمية السماح للاجئين بالعمل، على عكس الوضع القائم حاليًا في العديد من البلدان في الإقليم. واعتبرت أحد الآراء القطاع الخاص مهتمًا اهتمامًا تجاريًا جوهريًا ببناء قدرة المجتمعات على الاعتماد على ذاتها في الأزمات الممتدة، وشجعت على إشراكها في خلق فرص العمل.

UNHCR/B.Sokol

إشراك المجتمعات المحلية المتضررة

جرى الاعتراف منذ مدة طويلة بأن توجيه الجهود الإنسانية تجاه احتياجات الأشخاص المتضررين وحقوقهم وقدراتهم وآرائهم يعد وسيلة حاسمة لتحسين العمل الإنساني، حتى أنه أصبح أحد أكثر التوصيات تكرارًا في المشاورات الإقليمية السابقة للقمة العالمية للعمل الإنساني.

وقد عمل على تطوير السياسات والإرشادات مختلف الأطراف بجانب اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات التي صدقت على خمسة التزامات تجاه تشجيع المساءلة أمام الفئات المتضررة من السكان[١٠]، وهو جانب مهم لإشراك المجتمعات المحلية المتضررة.

وقد شدد أصحاب المصلحة عبر الإقليم على أهمية **الإشراك الهادف للمجتمعات المحلية المتضررة في الاستعداد والاستجابة الإنسانية.** فالمجتمعات المحلية تتصدر عملية تلبية احتياجاتها الخاصة، ويتعين على المنظمات الإنسانية دعم جهودها والاستناد إليها. وإضافة إلى ذلك، اقترحت المشاورات عبر الإقليم أن مثل هذه الشراكات من شأنها تحسين فهم الاحتياجات الإنسانية، وبناء الثقة بين منظمات المعونة وهذه المجتمعات، وتشجيع العمل الإنساني الموجه نحو الطلب.

وقد كشفت المشاورات المجراة مع المجتمعات المحلية المتضررة أن الناس لم يشعروا أن منظمات المعونة تولي آراءهم الاعتبار الكافي عند التخطيط وتقديم الإغاثة الإنسانية، وذلك حسب الرسم البياني أدناه. وعلى الرغم من تعدد المنظمات الإنسانية التي تجري بالفعل تقييمات تشاركية شاملة لكي تسترشد بها برامجها في تخطيطها، فقد أقر الأشخاص المتضررون أن **هناك المزيد المطلوب القيام به لضمان التشاور الهادف مع المجتمعات المحلية المتضررة وتحويل جزء من سلطات اتخاذ القرار والنفوذ إليها.**

وقد أكد المشاركون من المجتمع المدني في الاجتماع الإقليمي بالمغرب هذه الدعوة وأيدوا إشراك الأشخاص المتضررين في تخطيط البرامج الإنسانية وتنفيذها، لا سيما في الصراعات الممتدة. كما أعرب الشباب الذين تم التشاور معهم في الإقليم عن اهتمامهم البالغ بالمشاركة في تصميم البرامج الإنسانية فضلاً عن الرصد والتقييم.

متوسط درجة اعتقاد الأشخاص المتضررين بأخذ منظمات المعونة برأيهم في اعتبارها
(على مقياس من ١٠ درجات حيث أن ١٠ = مرتفع و١ = منخفض)

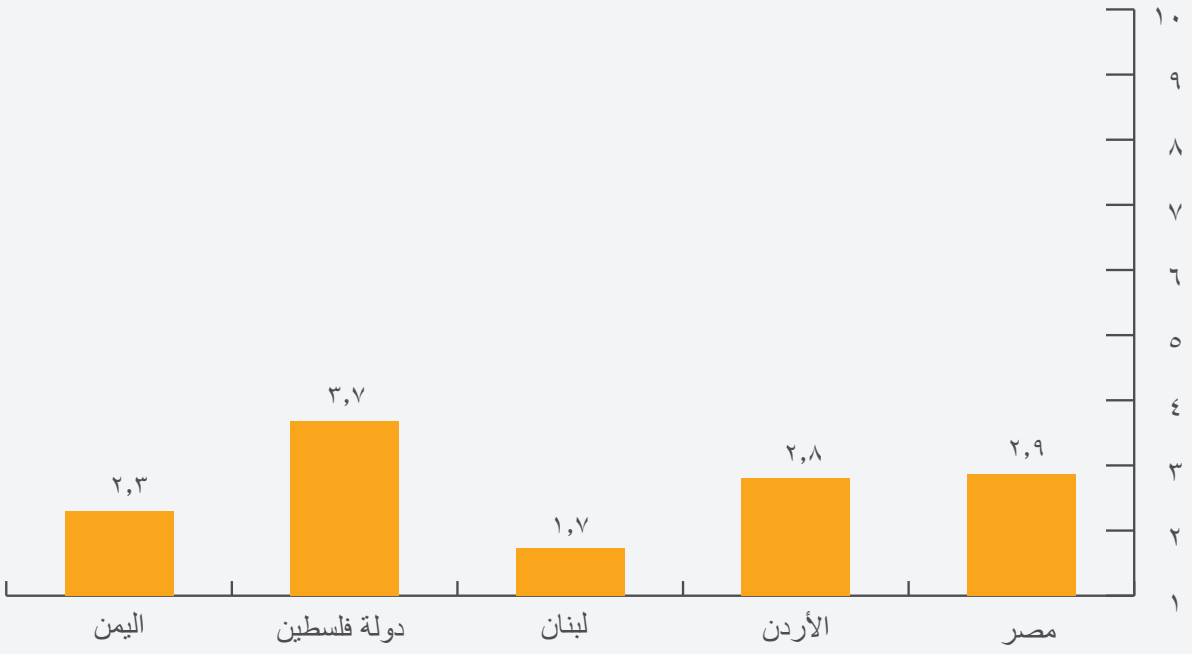

المصدر: مسح أجري بين الأشخاص المتضررين الذين تم التشاور معهم في الإقليم

١٠ تتناول الالتزامات الخمسة تحسين الحوكمة والقيادة التنظيمية بشأن دمج آليات الأراء والمساءلة في جميع جوانب البرامج الإنسانية؛ وضمان الشفافية في العمليات؛ والسعي الفعال تجاه الحصول على آراء وشكاوى الأشخاص المتضررين ودمجها من أجل تحسين السياسات والممارسات؛ وتمكين المشاركة في عمليات صنع القرار؛ وتحسين تصميم البرامج ورصدها وتقييمها. لمزيد من المعلومات راجع: http://goo.gl/quLyAO

"المنظمات الإنسانية في حاجة إلى توفير المعلومات حول خدماتها لأن الاستجابة لاحتياجات اللاجئين بعبارة "لا أعرف" تعد عملاً غير إنساني."

لاجئة في اليمن

ويتضمن تحسن التفاعل مع الأشخاص المتضررين **تغطية جميع شرائح السكان المتضررين ورعاية احتياجاتهم ومواطن ضعفهم وقدراتهم الخاصة** – على سبيل المثال، تلك الخاصة بكل من النساء، والفتيات، والفتيان، والرجال. وقد نوهت منظمات المجتمع المدني بالعراق إلى أن إشراك النساء لا بد أن يتم بطريقة تراعي الخصوصية الثقافية، كأن يتم التفاعل معهن من قبل موظفات العمل الإنساني من الإقليم وعقد اجتماعات لهن منفصلة عن تلك المجراة مع الرجال. كما اقترحت إمكانية دعم رجال الدين هذا التفاعل مع المجتمعات المحلية، في ظل أن التعاون الحالي قاصر على التعاون بين المنظمات الإنسانية والمؤسسات الدينية المعنية بالعمل الإنساني. كما شدد بعض من أصحاب المصلحة على أهمية إيجاد سبل مبتكرة للتفاعل مع العدد المتزايد من الأشخاص المتضررين الذين يعيشون في المناطق الحضرية، في ظل صعوبة التعرف عليهم في التجمعات الكبيرة.

وعلى الرغم من دعوات تحسين إشراك المجتمعات المحلية المتضررة في تحليل الاحتياجات، وبيان مواطن الضعف ، وتوزيع المعونات، أعرب الكثير من اللاجئين الذين تم التشاور معهم عبر الإقليم عن قلقهم إزاء السلطة الممنوحة لبعض القادة المجتمعيين في مثل هذه الأنشطة. كما قدموا أمثلة بينت شكوكهم في انحراف المعونة عن مسارها وفسادها. وفي واقع الأمر، أثارت قلقهم أيضًا المعاملة التفضيلية لبعض الناس من قبل القادة المجتمعيين في ما يقرب من كل المشاورات مع الأشخاص المتضررين. واستجابة لهذه القضايا، دعا الأشخاص المتضررون إلى **تدابير أقوى للمساءلة والشفافية على المستوى المحلي لضمان الاستهداف الملائم.**

ونادرًا ما شعر الأشخاص المتضررون الذين تم التشاور معهم في الإقليم بتلبية احتياجاتهم ذات الأولوية، كما يرد في الرسم البياني أدناه. وقد عزز هذا أصحاب المصلحة الذين أكدوا أن الأشخاص المتضررين في بعض الأحيان يبيعون المساعدات العينية التي يتلقونها ويستخدمون أموالها في شراء سلع أو خدمات أخرى. ولكي يتم وضع احتياجات الناس الحقيقية في صميم العمل الإنساني، رأى أصحاب المصلحة أن الناس في حاجة إلى منحهم الحق في اختيار نوع المساعدة الإنسانية التي يتلقونها. وقد ذُكرت الأساليب القائمة على النقود كثيرًا كمثال لإتاحة هذا الاختيار، ولا سيما في السياقات الحضرية وحيث تزدهر الأسواق جيدًا.

متوسط درجة اعتقاد الأشخاص المتضررين بتلبية منظمات المعونة احتياجاتهم ذات الأولوية
(على مقياس من ١٠ درجات حيث أن ١٠ = مرتفع و١ = منخفض)

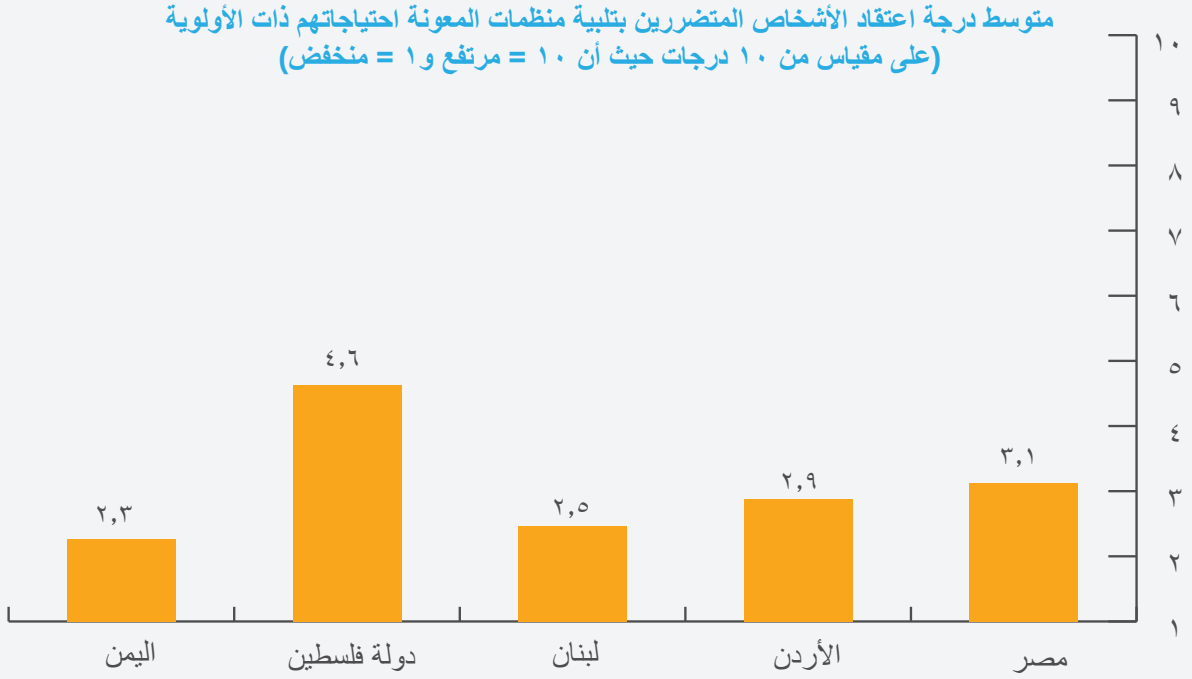

المصدر: مسح أجري بين الأشخاص المتضررين الذين تم التشاور معهم في الإقليم

متوسط درجة اعتقاد الأشخاص المتضررين بمعاملتهم ومجتمعاتهم المحلية باحترام وكرامة من قبل منظمات المعونة
(على مقياس من ١٠ نقاط حيث أن ١٠ = مرتفع و١ = منخفض)

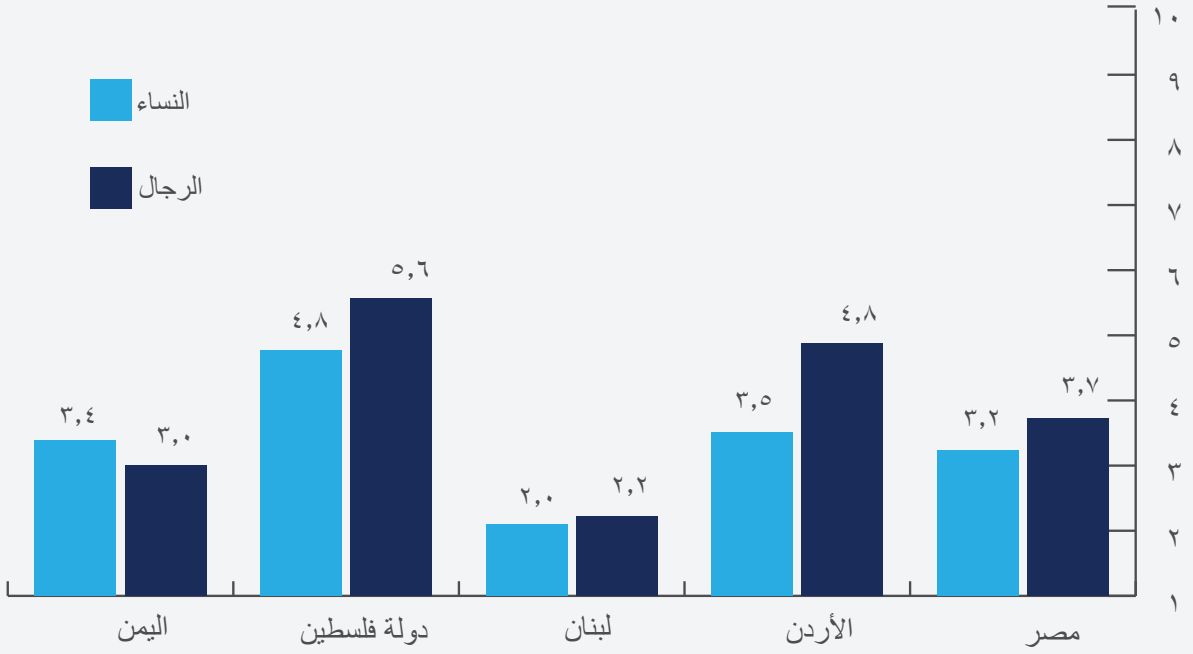

المصدر: مسح أجري بين الأشخاص المتضررين الذين تم التشاور معهم في الإقليم

وفي الواقع، لاحظ أصحاب المصلحة ارتفاع استخدام المساعدات النقدية غير المشروطة بالفعل ارتفاعًا كبيرًا عبر الإقليم مما حسن من اختيار الأشخاص المتضررين لكيفية تحديد أولويات احتياجاتهم المنزلية. وقد ترددت الدعوة لمنح الناس الحق في الاختيار في المشاورات مع المجتمعات المحلية المتضررة التي أكدت أن منحها الحق في اختيار نوع المساعدة التي تحتاجها ساعدها على ضمان كرامتها، وهو العنصر الذي شعروا أنه ينقصهم كثيرًا. وكما يورد الرسم البياني الثاني أدناه،

"علينا أن نفكر في المجتمعات المحلية المتضررة كمستثمرين محتملين وليس فقط كرعايا يتلقون المساعدات الخيرية. فسوف يساعد ذلك على احترام كرامتهم ويؤدي إلى أساليب أكثر استدامة في الوفاء باحتياجاتهم."

مشاركون في المشاورة الإقليمية لمنظمات المجتمع المدني بالمغرب.

أشار المبحوثين من الرجال والنساء في فلسطين إلى معاملتهم بأعلى مستويات الاحترام والكرامة، في حين أن الرجال والنساء في لبنان كانوا الأقل للمعاملة التي يتلقونها. وقد صرح الأشخاص المتضررون في مصر، والأردن، واليمن تحديدًا بانعدام معرفتهم بنظام الاستجابة الإنسانية، بما في ذلك أدوار مختلف المنظمات في العمل الإنساني في المنطقة، ونوع السلع والخدمات التي يستحقها الأشخاص المتضررون، ومعايير اختيار منظمات الإغاثة لاستهداف المستفيدين. ويشير ذلك إلى **أهمية المعلومات الأساسية كحاجة أولية بالنسبة للمجتمعات المحلية المتضررة** ويدعم الحوار الحالي عن "التواصل مع المجتمعات المحلية"، والذي تمت مناقشته أيضًا في المشاورة عبر الإنترنت.

كما يشدد على التواصل باللغات المحلية وبأسلوب ملائم للثقافة المعنية. وإكمالاً للجهود القائمة لإعلام الأشخاص المتضررين بحقوقهم وما يستحقونه من خدمات، دعا أصحاب المصلحة إلى طرق مبتكرة يمكن من خلالها لمنظمات المعونة أن تنقل المعرفة للأشخاص المتضررين حتى في المناطق المحاصرة التي يصعب الوصول إليها.

غير إن بعض الأشخاص المتضررين قد أشاروا إلى أن تكنولوجيا الهاتف المحمول يمكنها أن تؤدي إلى لاأنسنة التفاعل مع المجتمعات المحلية، وأكدوا الحاجة إلى الحوار الشخصي الذي يمكن فيه نقل المعلومات من الأشخاص المتضررين إلى المنظمات الإنسانية على شكل تواصل ثنائي الاتجاه. كما أبرزت أهمية التواصل الثنائي بالإشارة إلى المساءلة أمام الأشخاص المتضررين، فقد أعرب الأفراد المتضررون من الأزمات عبر الإقليم عن استيائهم من تقديم الإغاثة الإنسانية، مشيرين إلى افتقارهم إلى وسيلة تجعل المنظمات الإنسانية مساءلة أمامهم عن عدم منحهم حقوقهم أو عدم الالتزام بالمعايير اللائقة. فقد صرح اللاجئون الذين تم التشاور معهم في لبنان واليمن، على سبيل المثال، بأنهم على غير دراية بوجود آليات لاستقاء الآراء من

UNHCR/F.Noy

أجل التعبير عن آرائهم وشكاواهم بشأن المنظمات المحلية أو وكالات الأمم المتحدة. كما اقترحت عدة منظمات من المجتمع المدني في المشاورة الإقليمية بالمغرب أن آراء الأشخاص المتضررين يمكن تضمينها في تقييم أداء المنظمات الإنسانية. واقترحت منظمات أخرى، امتدادًا لما سبق، أن يتمكن الأشخاص المتضررون من اتخاذ إجراء قانوني ضد الحكومات والمنظمات الإنسانية لعدم التزامهم بحقوقهم في المساعدة.

الاستعداد للطوارئ والحد من مخاطر الكوارث

ارتفعت بشدة معدلات تكرار وشدة الكوارث الطبيعية في إقليم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، إذ تضاعف متوسط عدد الكوارث ثلاث مرات على مدار الثلاثين عامًا الأخيرة، ما أضر بأكثر من 40 مليون نسمة وكلف ما يقدر بـ20 مليار دولار[١١]. وترتفع المخاطر على وجه التحديد في المدن نتيجة لسرعة التحضر وضعف التخطيط الحضري، والنمو السكاني، وارتفاع الطلب على المياه في البيئات الجافة، وتلوث مصادر المياه. ومن المتوقع أن ترتفع هذه المخاطر في السنوات القادمة جراء آثار تغير المناخ العالمي. وإضافة إلى ذلك، أصبح الاستضعاف ملمحًا اجتماعيًا سائدًا في الإقليم، مدفوعًا بالحراك الاجتماعي، والسياسي، والعرقي، والثقافي. ويتبادر الإجماع على أن **زيادة الاستثمار في بناء القدرة على المجابهة والصمود والاستعداد للكوارث** من شأنها أن تساعد على ضمان عدم تدمير الحياة والمعيشة وعدم ضياع مكتسبات التنمية فور وقوع أزمة ما.

ويزداد **الالتزام السياسي** تجاه الحد من مخاطر الكوارث، وقد تأكد ذلك خلال المشاورات مع ممثلي الحكومات، ولكنه يتضح أيضًا من خلال الدور القيادي الذي تلعبه جامعة الدولي العربية في دعم وتشجيع دمج تدابير الحد من مخاطر الكوارث في السياسات الإقليمية، ودعوة مجلس التعاون الخليجي إلى التزام إقليمي أقوى لتعزيز القدرة على المجابهة والصمود أمام المخاطر الطبيعية. غير أن أصحاب المصلحة أشاروا إلى أن **تمويل الاستعداد للطوارئ والحد من مخاطر الكوارث** ظل محدودًا ولم يتوافق مع هذه الالتزامات السياسية. واقترحوا قيام الحكومات والمانحين الآخرين **بالالتزام بنسبة معينة من تمويلها للعمل الإنساني والتنموي لمثل هذه الأنشطة**. كما أشار أصحاب المصلحة، فضلاً عن ذلك، إلى أن الحكومات والمجتمعات المحلية كثيرًا ما لا يتم إعلامها بالقدر الكافي بتنفيذ هذه الالتزامات السياسية أو المبادرات الإقليمية، ناهيك عن إشراكها فيها، ومن ثم عدم أخذ احتياجاتها وقدراتها في الحسبان. وقد دعا ممثلو الحكومات، ومنظمات المجتمع المدني، والمشاركون في المشاورة عبر الإنترنت إلى **استجابة أسرع لعلامات الإنذار المبكر** في الإقليم، سواء على مستوى الكوارث الطبيعية أو البشرية. كما دعوا إلى سد الفجوة بين الإنذار المبكر والاستجابة، مشددين على أهمية التعافي السريع للبلدان والمجتمعات المحلية عند حدوث الصدمات والإجهادات. كما حدد أصحاب المصلحة عبر الإقليم انعدام تحديث معلومات المخاطر وتحليل المخاطر كعقبة أمام العمل المبكر، مشيرين إلى قدرة المؤسسات الأكاديمية، ولا سيما العلمية منها، على مواجهة ذلك. وشدد بعض ممثلي الحكومات على أهمية الحفاظ على التحكم في ما تتم مشاركته من معلومات وكيفية استخدامها، وذلك حسب مصالح الأمن الوطني.

متوسط درجة اعتقاد الأشخاص المتضررين بمساعدتهم وعائلاتهم ومجتمعاتهم المحلية على الاستعداد للأزمات المستقبلية من قبل منظمات المعونة
(على مقياس من ١٠ درجات حيث أن ١٠ = مرتفع و١ = منخفض)

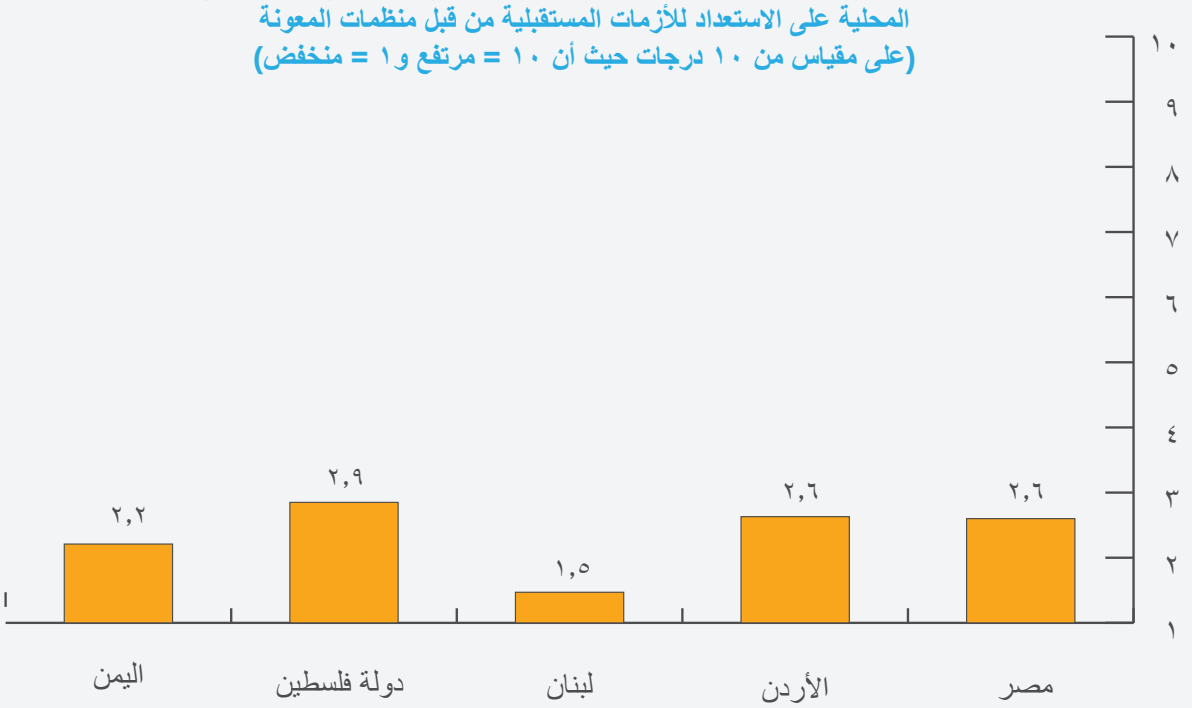

المصدر: مسح أجري بين الأشخاص المتضررين الذين تم التشاور معهم في الإقليم

١١الكوارث الطبيعية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: لمحة إقليمية (البنك الدولي، ٢٠١٤).

ويشعر الأشخاص المتضررون الذين تم التشاور معهم عبر الإقليم بالقلق حيال محدودية **معرفتهم وقدرتهم على الاستعداد والاستجابة** للكوارث. فعلى سبيل المثال، أشار اللاجئون من الأردن، ولبنان، واليمن إلى عدم تلقيهم أي تدريبات أو بناء للقدرات، وإلى عدم درايتهم بأي تدابير للاستعداد، ومن ثم عدم إدراكهم بكيفية الاستجابة عندما تحدث الأزمات.

وكما أشار أحد القيادات المجتمعية المحلية في غزة، "لقد خضنا ثلاثة حروب بالفعل، وفي كل مرة نفاجأ ولا نعرف كيف نستجيب". ويوضح الرسم البياني أعلاه اعتقاد الأشخاص المتضررين بعدم مساعدتهم بالقدر الكافي من قبل منظمات المعونة بحيث يستعدون للأزمات المستقبلية.

واستجابة لهذا الواقع، دعت منظمات المجتمع المدني إلى تشكيل مجموعات متطوعين قابلة للانتشار قبل حدوث الأزمات – وهي التوصية التي أيدتها المشاورات الشبابية – فضلاً عن وضع خطط طوارئ وتنظيم تدريبات الطوارئ في المجتمعات المحلية.

وبالتماشي مع توصيات المشاورات الإقليمية السابقة للقمة العالمية للعمل الإنساني بشأن وضع الاستعداد والاستجابة الإنسانية في السياق المحلي، أبرز أصحاب المصلحة في إقليم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أهمية تعزيز قدرات الأطراف المحلية على الحد من مخاطر الكوارث والاستعداد للأزمات المستقبلية.

وقد شددت منظمات المجتمع المدني في تونس على ضمان الملكية المحلية للاستعداد للكوارث من خلال إشراكها في اتخاذ القرار وتوفيق الدعم الدولي حسب الخطط والأطر الوطنية القائمة.

كما شجع بعض ممثلي الحكومات البلدان في الإقليم على التعاون في بناء القدرات المحلية، غير أنهم أكدوا على أهمية الدعم الدولي، في ظل عالمية الكثير من المخاطر والتهديدات التي يواجهونها ومختلف مستويات الخبرة والقدرات على المستوى المحلي في الإقليم.

وفي سياق التحضر السريع، دعا بعض من أصحاب المصلحة إلى تنمية القدرات على مستوى البلديات والعمد. كما أجريت بعض المحاولات لتعزيزها بالاتفاق مع اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات على برنامج التحول في عام ٢٠١١ .

التنسيق والتعاون الإنساني بين المؤسسات الدولية والإقليمية والمحلية

من ضمن المبادئ الرئيسية لفعالية العمل الإنساني كفاية وتلاؤم التنسيق والتعاون بين أطراف العمل الإنساني من أجل ضمان بناء الاستجابات على بعضها البعض، وتفادي الازدواجية، وتلبية أكثر الاحتياجات إلحاحًا، وسد ثغرات المساعدة.

وعليه، فقد تم تطوير نظم لتعزيز تنسيق العمل الإنساني، مثل تقييمات الاحتياجات المشتركة، والتخطيط الاستراتيجي، ومنتديات التنسيق، مثل الفرق القطرية للعمل الإنساني والمجموعات أو القطاعات.

وبالرغم من هذه الجهود، فقد رأى أصحاب المصلحة أن **آليات التنسيق القائمة في حاجة إلى أن تكون أكثر شمولاً وتمثيلاً** لاتساع المستجيبين الإنسانيين في الإقليم.

وقد ناقشت منظمات المجتمع المدني وممثلو الحكومات على وجه التحديد مدى عدم جدوى اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات وآليات كنظام المجموعات وكيف أنها لا تعكس التجمع الحالي لأصحاب المصلحة في العمل الإنساني داخل الإقليم، حتى أنها كثيرًا ما تتجاوز الحكومات، والشركات، ومنظمات المجتمع المدني، وممثلي المجتمعات المحلية المتضررة المستعدة للاستجابة.

وقد جرى انتقاد النظام الإنساني الحالي لتمثيل علاقات القوى بين منظمات الشمال والجنوب بشكل غير متوازن، كما أشارت منظمات المجتمع المدني من مختلف البلدان إلى أنها كثيرًا ما تجد صعوبة في فهم مختلف المهام، والهياكل، والاستراتيجيات، والمطالب، الأمر الذي يعوق جهود تنسيق الأنشطة معها.

وقد بلغت تجارب الأشخاص المتضررين في التنسيق الإنساني مبلغًا قاتمًا في معظمها، ولا سيما فيما يتعلق بالاستهداف وتوزيع المعونات.

وقد رأي اللاجئون في مصر، والأردن، ولبنان أن ضعف التنسيق بين المنظمات الإنسانية قد أدى إلى خلق ثغرات في تقديم المعونات فضلاً عن ازدواجية الاستجابة. كما أشاروا إلى أن كثيرًا ما اضطر اللاجئون إلى الاستباق بقرع أبواب عدد من المنظمات المختلفة بسبب ضعف نظم الإحالة بين جماعات المعونة.

١٢ اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات هي منتدى مشترك بين الوكالات من أجل التنسيق، ووضع السياسات، واتخاذ القرارات، وتضم الأطراف الرئيسية للعمل الإنساني من الأمم المتحدة وغيرها. وفي عام ٢٠١١، وافقت اللجنة على برنامج التحول، وهو مجموعة من الإجراءات التي تهدف إلى تحسين النموذج الحالي للاستجابة الإنسانية جوهريًا.

وعلى نفس النظام، دعا الأشخاص المتضررون في سوريا إلى تحسين التنسيق، وخصوصًا بين الأطراف المحلية والدولية، وأوصوا بدعم أطراف العمل الإنساني الدولية والمانحين الدوليين مبادرات التنسيق المحلية وتمويلها.

وقد دعت بعض منظمات المجتمع المدني إلى إحداث نقلة في التركيز **من تنسيق النظام الإنساني العالمي المتجه داخليًا إلى التشديد على الملكية المشتركة للاستجابة الإنسانية بين المؤسسات الدولية، والإقليمية، والمحلية.** كما تم تأكيد دعم القدرات المحلية للاستجابة، في ظل معرفة الحكومات ومنظمات المجتمع المدني بالسياقات المحلية، بما فيها اللغات، والثقافات، وهياكل الحكم.

وفي حين أبرزت المشاورات الحاجة إلى دعم القيادة الحكومية للتنسيق الإنساني، مع مناقشة ممثلي الحكومات أنفسهم أهمية التنسيق الفعال متعدد القطاعات داخل البلدان والحاجة لتعزيز آليات التنسيق الإقليمية وغرف إدارة الأزمات، شكك بعض من أصحاب المصلحة من المجتمع المدني في حيادية الحكومات التي تعد طرفًا في الصراع في تنسيق الإغاثة الإنسانية أو تقديمها.

وعلى الرغم من دعوات وضع الاستجابة في سياقها المحلي والحث على التعاون الحقيقي، أشارت المنظمات الإنسانية الدولية إلى أن بعض الأطراف الإقليميين والمحليين كثيرًا ما يترددون في مشاركة المعلومات أو تشجيع التنسيق مع نظرائهم الدوليين، ما يؤثر على فعالية الاستجابة ككل.

وقد أوضحت منظمات المجتمع المدني في مصر وليبيا والمغرب أن هذا راجع إلى انعدام الثقة بين المنظمات المحلية، والحكومات، والمنظمات الدولية، والذي ينشأ عادة من انعدام الشفافية، وتصورات اختلال موازين القوى، والشكوك بالفساد.

كما أقرت منظمات المجتمع المدني أن الافتقار إلى هياكل التنسيق بين بعضها البعض يعوق التعاون مع الشركاء الدوليين، معربة عن اهتمامها **بإنشاء شبكات إقليمية للمجتمع المدني.**

> "إن العقبة الرئيسية أمام التنسيق هي انعدام الثقة. ولكي نتغلب عليها، فنحن في حاجة إلى الشفافية، والحوار، والرؤية الموحدة".
>
> ممثل للمجتمع المدني التونسي

تمويل العمل الإنساني

على الرغم من مشاركة مجموعة كبيرة من المانحين من إقليم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وخارجه، إلا إن التمويل الإنساني المتاح لم يفِ بمستوى الطلب الحالي في الإقليم. وإضافة **إلى استخدام الموارد الإنسانية القائمة استخدامًا أفضل،** ظهرت الحاجة إلى **حشد مصادر إضافية** من التمويل، بما في ذلك المؤسسات المالية والقطاع الخاص. وفي واقع الأمر، فقد دعت الحكومات العربية إلى إنشاء بنك إقليمي للتعمير والتنمية للمساعدة على مواجهة الأزمات كما في العراق، واليمن، وليبيا، وفلسطين، وسوريا.

وقد شكك العديد من ممثلي الحكومات في الخطاب الحالي بشأن تمويل العمل الإنساني في الإقليم، رافضين مصطلحات مثل مانحين "ناشئين" أو "غير تقليديين"، داعين إلى **مزيد من الاعتراف بثقافة وتقاليد العطاء في الإقليم.** وتماشيًا مع الإقرار بالخصوصيات الإقليمية في التمويل، اقترحت منظمات المجتمع المدني في اجتماعها الإقليمي بالمغرب رفع كفاءة آليات التمويل الإسلامي – مثل الصدقة والوقف [١٣] – لدعم العمل الإنساني على نحو مستدام. إلا إن أصحاب المصلحة دعوا إلى تحليل سليم لتداعيات تشجيع استخدام مثل هذه الآليات للأغراض الإنسانية، في ظل وظائفها الاجتماعية الأخرى في دعم الاحتياجات غير الإنسانية.

وقد أعربت بعض من وكالات الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية الدولية، ومنظمات المجتمع المدني عن قلقها تجاه عدم **الإبلاغ في قواعد البيانات المشتركة،** مثل خدمة التتبع المالي، عن المبالغ الضخمة لتمويل العمل الإنساني من الإقليم، والأمر الذي يحد من القدرة على اكتساب الفهم الشامل لتدفقات التمويل الإنساني ويعوق الجهود الحالية للاستجابة وتحديد الأولويات. وقد أحرز بعض التقدم في رأب هذه الثغرة مع تأسيس مجموعة كبار المانحين للاستجابة في سوريا. كما مررت جامعة الدول العربية قرارًا لتأسيس آلية عربية لتنسيق العمل الإنساني، بحيث تعمل على تسجيل تدفقات المعونة من الدول العربية في المنطقة.

كما دعا أصحاب المصلحة **المانحين إلى تحقيق التزاماتهم التمويلية** تجاه المساعدة الإنسانية، مثل تلك التي اتخذت في مؤتمرات إعلان التبرعات لسوريا المنعقدة في الكويت. كما دعوا إلى تحسين مستوى الإذعان **للمبادئ الجيدة للتبرع للعمل الإنساني،** والتي تؤكد النزاهة، والالتزام بالمواعيد المناسبة، والقابلية للتنبؤ، والمرونة، وذلك فيما يتعلق بتمويل العمل الإنساني. وإضافة إلى ذلك، شدد أعضاء حركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر على أهمية إيجاد حلول مبتكرة ضد **فتور همة المانحين في الأزمات الممتدة وفي سياق إقليم يموج بالعديد من الأزمات.**

١٣ الصدقة هي المصطلح الإسلامي المعبر عن "الأعمال الخيرية الطوعية". وفي ظل مفهوم الصدقة يأتي الوقف كهبة دينية في الشريعة الإسلامية، وعادة ما يكون ذلك عن طريق التبرع بمبنى أو أرض أو نقود للأغراض الخيرية الإسلامية.

وقد ثنى على ذلك اللاجئون الإريتريون في اليمن الذين رأوا أن مجتمع العمل الإنساني قد نسي وضعهم الإنساني الممتد لفترة طويلة مع ظهور أزمات أخرى في الإقليم أعلى شأنًا وجاذبة للانتباه. ودعا أصحاب المصلحة إلى الحاجة إلى **عدم تسييس تمويل العمل الإنساني وضمان** استناد قرارات التمويل إلى الاحتياجات وليس على الأهمية السياسية والاستراتيجية للبلدان بالنسبة للمانحين.

وقد جرى تحديد التخصيص غير المتكافئ للتمويل المباشر بين المنظمات الدولية والأطراف المحلية لصالح الأولى كعقبة رئيسية أمام التأطير المحلي للاستجابة الإنسانية التي طالما تمت المطالبة به. وقد أعربت المنظمات المحلية عن قلقها حيال حرمانها من عقد شراكات مباشرة مع المانحين الدوليين، حيث أجبرت في كثير من الأحيان على أن يتم ذلك من خلال وكالات الأمم المتحدة أو المنظمات غير الحكومية الدولية. وفي حين أن هذه قد تكون خطوة أولى مهمة في بناء الثقة والقدرات، إلا إن المنظمات المحلية قد اشتكت من أن الفرص التالية من أجل المشاركة الثنائية مع المانحين تبدو نادرة في المستقبل.

وقد عزي ذلك إلى عدم رغبة المانحين في تحمل المخاطر مع المنظمات المحلية، ولا سيما في سياقات تجري فيها أنشطة لمكافحة الإرهاب، وأيضًا بسبب الاهتمام الذاتي للمنظمات التي تلعب فيه وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية دور "الوسطاء"، مما يحافظ على دورها ووجودها في ما تحول إلى صناعة تنافسية. وقد وصفت منظمات المجتمع المدني في لبنان المشهد باعتباره "سوقًا للعمل الإنساني". واقترح أصحاب المصلحة الحاجة إلى **تمكين التمويل المباشر للمنظمات المحلية**، بما في ذلك من إنشاء لصناديق إضافية مجمعة على أساس قُطري من أجل الأطراف المحلية.

وقد جاءت تصورات الأشخاص المتضررين عن تمويل العمل الإنساني متماشية مع طلب منظمات المجتمع المدني مزيدًا من الشفافية. فقد دعا اللاجئون الفلسطينيون، على سبيل المثال، إلى **تواصل أوضح بشأن قرارات التمويل**، وأبدوا انزعاجهم من الفساد. كما أعرب الأشخاص المتضررون، على المستوى الإقليمي كله، عن إحباطهم تجاه تمويل بعض الأزمات أكثر من غيرها، مطالبين بالإقلال من الغموض المحيط بالتواصل بشأن قرارات التمويل. ورأى اللاجئون السورين بالأردن أن المنظمات الإنسانية تجعل الترويج لنفسها أمام المانحين أولوية على حساب تلبية احتياجات المجتمعات المحلية.

وسعيًا لتحديد **مصادر إضافية للتمويل**، سلط أصحاب المصلحة الضوء على الدور المحتمل للقطاع الخاص، ومؤسسات التمويل، والمهاجرين. واقترحت منظمات المجتمع المدني استخدام الإعفاءات الضريبية لتحفيز الأفراد والمنظمات على تمويل العمل الإنساني، في حين دعا المتطوعون الشباب إلى التزام الشركات بتخصيص نسبة معينة من أرباحها لأنشطة الإغاثة. وقد اعتُبر الشباب أنفسهم موردًا لم يطرق بعد في ظل الثروة الهائلة في بعض مناطق الإقليم – وتحديدًا في بلدان الخليج – وإمكانية إشراكهم في جمع التبرعات من أجل العمل الإنساني من خلال الحملات التي تخاطب الشباب على وسائل التواصل الاجتماعي.

تعزيز دور الإعلام

أثبت الإعلام نفسه كقوة عظيمة في **تشكيل وعي واستجابة** الأفراد والمنظمات والحكومات تجاه الأزمات الإنسانية في الإقليم. وقد أثارت المشاورات المختلفة الحاجة إلى إشراك الإعلام في حوار حول دوره المحوري وأثره على الشؤون الإنسانية.

عمل أصحاب المصلحة من مختلف الخلفيات **على تسليط الضوء على التغطية الإعلامية المُسيسة في كثير من الأحيان** في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ودعوا إلى تغطية أكثر موضوعية للأزمات الإنسانية. ويعتقد الكثير من اللاجئين والمهاجرين في الإقليم، مثل من هم في مصر ولبنان، أن الإعلام يروج صورة سلبية عن مجتمعاتهم المحلية، ما يؤثر على التماسك الاجتماعي وسلامتهم ورفاههم. ومع الاعتراف بالتأثير السياسي في بعض المنافذ الإخبارية، أبرز ممثلو الإعلام الحاجة إلى أن تتجاوز المنظمات الإنسانية مجرد إعطائهم إحصائيات بشأن الأموال التي أنفقت، أو السلع التي تم توفيرها، ولكن بالأحرى تسهل انخراطهم مع الأشخاص المتضررين والحصول على فرصة للدخول إلى العمليات بحيث يفهم الإعلام وينقل المواقف الإنسانية بشكل أفضل. وكما أوضح أحد الصحفيين الذين تم التشاور معهم في الإقليم، قائلاً "إن المنظمات الإنسانية لا ترى الإعلام كشريك، ولكنه وسيلة لنشر عملها على الملأ".

كما دعا ممثلو الإعلام أيضًا إلى **الحاجة إلى تدريب الصحفيين بحيث يفهموا القضايا الإنسانية فهمًا أفضل**، وهي القضايا التي تتسم بالتعقيد وتقتضي خبرة محددة. إلا إنه، وحتى في ظل وجود صحفيين مدربين تدريبًا جيدًا، فليس من السهل دائمًا شغل اهتمام رؤساء التحرير بالقصص الإنسانية، ولا سيما في الأزمات الممتدة حيث يمكن اعتبار القصص مكررة أو لا تمثل أهمية للشأن العام. وقد اعتُبرت صحافة المواطن واستخدام منصات الإعلام الاجتماعي طرقًا بديلة لتحسين التغطية ومعالجة انعدام المراسلة في وسائل الإعلام الرئيسية. وقد شعر البعض أن زيادة التغطية يمكن استخدامها كوسيلة للترويج لفهم القيم والمبادئ الإنسانية بين عموم الجمهور، وهو الأمر الذي اعتبر منعدمًا في الوقت الراهن.

كما تحدث ممثلو الإعلام عن دورهم في طرح الشفافية والمساءلة في القطاع الإنساني. وإلى جانب انعدام الفهم المتعمق للقطاع، فقد كانت إحدى العوائق الرئيسية **إحجام المنظمات الإنسانية عن الخضوع للفحص**. فكثيرًا ما لا يتم تقديم طلبات المعلومات في موعدها المناسب أو على نحو شامل وحسب المطلوب، ونادرًا ما يحصل الصحفيون على فرصة الوصول إلى الأشخاص المتضررين أو إلى العمليات.

كما شعر البعض أن السبب في ذلك أيضًا كان عدم قرب الكثير من المنظمات الإنسانية، ولا سيما الأمم المتحدة، من الفئات المتضررة من السكان. وقد قدم اقتراح **بضم الصحفيين إلى المنظمات الإنسانية**، ما سيعمل على تحسين فهمهم للقطاع فضلاً عن تحسين قدرتهم على المراسلة بطريقة تشجع على مزيد من الشفافية.

ويقتضي ذلك أيضًا توخي المهنية والنزاهة من جانب الصحفيين من أجل بناء الثقة في العلاقات.

كما تناولت المشاورات الأثر الذي تؤتيه التغطية الإعلامية المشوهة على تمويل العمل الإنساني وبرامجه. فقد شعر أصحاب المصلحة بالقلق حيال قدرة الإعلام على جذب الانتباه إلى بعض الأزمات الإنسانية دون غيرها، واشتبهوا في أن المانحين والمنظمات الإنسانية تتفاعل مع المثيرات الإعلامية أكثر منها في المجالات حيث تصل الاحتياجات إلى أقصاها.

فعلى سبيل المثال، ذكر الفلسطينيون الذين تم التشاور معهم في غزة أن المعونة توزع في مناطق محددة بناء على تواجد التغطية الإعلامية. وشعر آخرون من أصحاب المصلحة أن نطاق الاحتياجات في اليمن قد تم نسيانه بدرجة كبيرة، أو حسبما شكك أحدهم، "ربما لم يعرف به أحد في المقام الأول".

تمكين الشباب في العمل الإنساني

يشهد إقليم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا "نتوءًا شبابيً" غير مسبوق في ظل وقوع ٣٠ بالمئة من سكانه في الفئة العمرية ما بين ١٥ و٢٩ عامًا[١٤]. وقد تكررت إشارة المشاورات إلى أهمية إشراك الشباب على نحو أفضل في الاستجابة الإنسانية وتعزيز شبكات المتطوعين، والتي اعتبرها الكثير من أصحاب المصلحة الذين تم التشاور معهم، بما فيهم ممثلو الحكومات ومنظمات المجتمع المدني، مكونًا رئيسيًا في العمل الإنساني.

> "الشباب ليسوا هم المشكلة، بل هم الحل".
>
> مبحوث تونسي في المسح الإلكتروني.

كما أن الشباب معني بالفعل بالعمل الإنساني عن قرب، حسبما أكدت المشاورات في الإقليم. فقد أقر ٨٧ بالمئة من المبحوثين في مسح للشباب في الإقليم أنهم ساهموا بطريقة ما في مساعدة الأشخاص المتضررين في الأزمات الإنسانية.

وفي ظل مشاركتهم الظرفية في الإغاثة الإنسانية، فقد دعا الشباب إلى **مزيد من مأسسة أشكال المشاركة الشبابية**؛ مثلاً من خلال إنشاء فروع شبابية في منظمات المجتمع المدني والدوائر الحكومية المعنية، وتأسيس تحالف شبابي دولي معني بالعمل الإنساني، وتوسيع نطاق السياسات ومدونات السلوك القائمة المعنية بالشباب.

وقد قدر أصحاب المصلحة مشاركة الشباب في عمل جمعيتي الصليب الأحمر والهلال الأحمر، مشيرين إلى إمكانية اعتماد المنظمات الأخرى على الدروس المستفادة فيهما. كما تم التشديد على تشجيع مشاركة الفتيات والشابات، حيث ساد التصور أن مشاركة الشباب في العمل الإنساني هي للفتيان والشباب.

وتعود تقاليد التطوع إلى زمن بعيد في الإقليم، في ظل تأسس الكثير من المنظمات على مبادرات تطوعية. وحسبما أشار أحد ممثلي المجتمع المدني في غزة، "إن التطوع هو أساس جهودنا الإنسانية المؤسسية، وتحدد قوته مستقبل العمل الإنساني في الإقليم".

كما أشار العديد من منظمات المجتمع المدني والمجموعات الشبابية إلى أهمية مفهوم التطوع في الإسلام والثقافة العربية، واقترح من هم في العراق إمكانية لعب القيادات الدينية دورًا أكبر في **تشجيع الشباب على التطوع من أجل القضايا الإنسانية**.

كما دعا ممثلو الحكومات واللاجئون السوريون في الأردن إلى مزيد من تشجيع التطوع في الإقليم. وصرح أيضًا شباب النازحين الذين تم التشاور معهم في سوريا بالتزامهم بالتطوع في العمل الإنساني، وقد كان الكثير منهم منخرطًا بالفعل في تقديم المعونات في دمشق، ولكنهم سلطوا الضوء على الحاجة إلى مزيد من **التدريب ودعم القدرات** من أجل تحسين فعاليتهم وتعزيز فرصهم.

ومن أجل الاستفادة القصوى من وعي الشباب وقدرتهم على الاستجابة في الأزمات، دعت منظمات المجتمع المدني في الكويت وتونس إلى **تضمين القضايا الإنسانية في مناهج التعليم**. كما اقترح المشاركون في المشاورة الشبابية الافتراضية استخدام فصول التعليم الديني في المدارس لزيادة الوعي بمبادئ العمل الإنساني واستغلال أنشطة ما بعد المدرسة في بناء القدرات وتدريبات الطوارئ.

كما دعت منظمات المجتمع المدني والجماعات الشبابية في فلسطين إلى التدريب على الاستعداد للكوارث في المدارس منذ سن مبكرة، مدركين أن الشباب كثيرًا ما كانوا هم أول المستجيبين للأزمات الإنسانية. وقد ناقشت الحكومات في الإقليم أيضًا إمكانية تدريب الشباب على الاستجابة للكوارث بالتعاون مع الاتحادات الطلابية ومعاهد التعليم العالي.

١٤ مؤسسة بروكينج: http://www.brookings.edu/research/topics/middle-east-youth

الهجرة

لا يزال إقليم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا يشهد تدفقات هجرة ضخمة ومعقدة؛ فمعظم المهاجرين يأتون من أفريقيا جنوب الصحراء وجنوب آسيا، ويتخذون طريقهم للوصول إلى الخليج، وشمال أفريقيا، وإقليم المتوسط.

وفي شهر أيلول/ سبتمبر ٢٠١٤ وحده، وصل ما يربو على ١٢,٧٠٠ شخص اليمن من القرن الأفريقي، وعبر أكثر من ٢٠٠,٠٠٠ لاجئ ومهاجر البحر المتوسط إلى أوروبا في ٢٠١٤، علمًا بأن الأغلبية الكبيرة من القوارب بدأت رحلتها من السواحل المصرية، والليبية، والتركية [١٥].

"إذا أردت أن تحمينا في البحر، فاضمن لنا حماية كرامتنا على الأرض"

لاجئ شاب في لبنان

ويشيع عمومًا غياب نظم اللجوء الوطنية في الإقليم، فضلاً عن عدم كفاية تنفيذ الإطار الدولي لحقوق الإنسان حيثما انطبق على المهاجرين. وتموج رحلات المهاجرين بالمخاطر وأوجه الاستضعاف، فضلاً عن انعدام احترام الحقوق الأساسية، وظروف المعيشة اللائقة، والحصول على الرعاية الصحية، وضعف بيئة العمل.

ومن ضمن القضايا التي يتم التغاضي عنها كثيرًا أثر الأزمات على المهاجرين الدوليين، الذين قد يعلقون في الصراعات كما حدث مؤخرًا في ليبيا، فالمهاجرون أيضًا مستضعفون أمام الاتجار في البشر، ولا سيما النساء والقصر غير المصحوبين، ويزداد الخطر كلما انتقلوا من بلد لجوئهم الأول إلى التالي.

وفي المشاورات المنعقدة في الإقليم وعبر الإنترنت، دعا ممثلو الحكومات ومنظمات المجتمع المدني وآخرون من أصحاب المصلحة إلى **زيادة التوعية بمخاطر الهجرة وتخفيف آثارها** جنبًا إلى جنب مع الاتجار في البشر، وإلى مناقشة تهدف إلى إيجاد حلول للهجرة، حتى ولو كانت حلولاً مؤقتة.

وفي ظل السفر في قوارب غير آمنة، وفي كثير من الأحيان تحت رحمة المهربين وظروف جوية قاسية، بلغ حسب التقديرات عدد الذين هلكوا في البحر عام ٢٠١٤ أكثر من ٣٠٠٠ شخص أثناء محاولتهم الوصول إلى أوروبا. ورغم أخطار الرحلة، لا يزال العديد من الشباب الذين تم التشاور معهم في إقليم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا يفكرون في محاولة عبور البحر المتوسط في قوارب، ذاكرين ظروف المعيشة الفقيرة ومحدودية فرص التوظيف باعتبارهما الدافعين الرئيسيين وراء ذلك.

وقد أقر مدى تعقيد وأهمية مواجهة قضايا الهجرة عبر المتوسط في الحوار السنوي من أجل الحماية لعام ٢٠١٤ والذي نظمته مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، حيث أبرزت الحاجة إلى قيام البلدان الساحلية والكتل الإقليمية إلى مراجعة سياساتها المعنية بالهجرة والأمن من أجل حماية المهاجرين بشكل أفضل.

كما تتزايد المخاوف في الإقليم بشأن تناول الحكومات لقضية الهجرة كقضية أمنية في المقام الأول، ولكن حسبما كان الرأي في الحوار من أجل الحماية الذي أجرته المفوضية السامية، وهو أن **ضمان الأمن الوطني لا يجب أن يتعارض مع احترام القانون الدولي، والتسامح، وضرورة حماية الأرواح.**

١٥ قريب للغاية ولكن بعيد تمام البعد عن الأمان (مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، ٢٠١٤). متاح في http://www.unhcr.org/542c07e39.html

UNICEF

الاستنتاجات والخطوات المستقبلية

بين هذا التقرير الآراء والمواقف المختلفة بشأن القضايا الإنسانية الرئيسية ذات الأولوية التي ظهرت من المشاورات التحضيرية لأصحاب المصلحة. ويتماشى الكثير من هذه القضايا مع الأولويات المحددة في المشاورات الإقليمية السابقة للقمة العالمية للعمل الإنساني، ما يؤشر إلى واقع يصحو على القضايا الإنسانية المشتركة عالميًا. ولكنه أيضًا مصدر للتفاؤل، حيث أن الأطراف عبر الأقاليم يواجهون تحديات متشابهة ويظهرون اتحادهم في الرغبة في إيجاد حلول للوفاء بالاحتياجات الإنسانية الملحة بفعالية أكبر.

وفي ظل غياب الحلول السياسية المطلوبة بشدة للأزمات الإنسانية في الإقليم، فقد دعا أصحاب المصلحة مجتمع العمل الإنساني إلى تجديد جهوده بتقديم الحماية والمساعدة للناس. وفي ظل شيوع الإقرار بأن احتياجات الناس وحقوقهم يجب أن يسترشد بها العمل الإنساني في مجمله، إلا إن الجهود الرامية لتحقيق ذلك دائمًا ما تكون قاصرة، إذ تستمر انتهاكات الحماية في ظل ضعف المساءلة، ويظل إيصال المساعدات الإنسانية محدودًا، ويزداد امتداد الأزمات الإنسانية.

وتجتهد البنية الإنسانية العالمية في أن تحتفظ بملاءمتها للغرض الذي أنشئت لأجله، ولا تزال هناك مساحة كبيرة للتحسين حينما يتعلق الأمر برعاية التعاون الحقيقي بين الأطراف الدولية والإقليمية والمحلية للعمل الإنساني. كما تشتد الدعوات لتعزيز الاستجابة الإنسانية الإقليمية والمحلية، غير إن الخطوات الملموسة لكيفية بلوغ العمل الإنساني المملوك محليًا لم يتم تخطيطه تخطيطًا واضحًا في الإقليم.

وتعمل المشاورة الإقليمية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا من أجل القمة العالمية للعمل الإنساني كساحة لتناول بعض من هذه التحديات واقتراح السبل الملموسة للحل في المستقبل. ولن يمكن معالجة جميع القضايا الواردة في هذا التقرير بالقدر الكافي، ومن ثم، فسوف يركز اجتماع المشاورة الإقليمية على وضع الاستنتاجات والتوصيات بشأن الموضوعات الستة التي تمت مناقشتها بشكل مكثف خلال المشاورات التحضيرية، والتي تعد بعضًا من الأولويات الرئيسية في الإقليم. وبناء على النتائج المتعلقة بهذه الموضوعات، وضعت مجموعة التوجيه الإقليمية الأسئلة التالية لحفز استعداد المشاركين من أجل المشاورة الإقليمية. وسيتم وضع أسئلة مناقشة أكثر إيجازًا ومشاركتها مع المشاركين لمناقشتها في المشاورة الإقليمية.

حماية المدنيين

- كيف يمكن للحكومات والمنظمات الإقليمية والأطراف من غير الدول تحمل مسؤولياتهم على نحو أفضل في دعم حماية المدنيين ومناصرتها، بما في ذلك عن طريق ضمان احترام أكبر للقانون الإنساني الدولي، وقانون حقوق الإنسان الدولي، وقانون اللاجئين الدولي؟

- كيف يمكن تحقيق قدر أكبر من مساءلة الدول وأطراف الصراع في مواجهة الانتهاكات الواضحة للقانون؟

- كيف يمكن لأطراف العمل الإنساني، بما فيهم الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، الإسهام في حماية المدنيين بطريقة أفضل ودعم آليات الحماية الخاصة بكل من المجتمعات المحلية المتضررة؟

- ما أفضل طرق الوفاء باحتياجات حماية المجتمعات المحلية المتضررة المتعددة والخاصة؟

- ما الأطر أو المبادئ الأخرى للحماية، مثل القانون والممارسات العرفية المحلية، التي يمكن تسخيرها لحماية المدنيين على نحو أفضل؟

الأزمات الممتدة والنزوح

- كيف يمكن للمنظمات الإنسانية أن تسهم باستدامة أكثر في الوفاء باحتياجات الناس ورفع قدرتهم على المجابهة والاكتفاء الذاتي في الأزمات الممتدة؟

- ما العناصر الجوهرية المطلوبة لتعزيز الترابط بين أطراف العمل الإنساني والتنموي بحيث تتم الاستجابة باستدامة أكبر لاحتياجات الناس في الأزمات الممتدة؟

- ما الأطر أو المبادئ الأخرى للحماية، مثل القانون والممارسات العرفية المحلية، التي يمكن تسخيرها لحماية المدنيين على نحو أفضل؟

- كيف يمكن تخفيف اتجاه وأثر النزوح المتزايد والممتد في الإقليم؟

- ما دور أطراف العمل الإنساني في مواجهة 'الأسباب الكامنة' للصراع أو الأزمات بحيث تحول دون تكرارها؟

- كيف يمكن تطوير منهجية أكثر ترابطًا بين الحكومات، وشركائها في التنمية، ومجتمع العمل الإنساني لدعم استضافة النازحين، بما في ذلك الأثر على المجتمعات المضيفة؟ كيف يمكن رعاية مشاركة الأعباء على نحو أوسع من حيث استضافة النازحين في الإقليم؟

- كيف يمكن حشد القطاع الخاص بطريقة أفضل للانخراط في العمل الإنساني في الأزمات الممتدة ودعمه؟

- ما التعديلات المطلوبة على الأدوات، والمقاربات، وآليات التنسيق، والشراكات في الإقليم بحيث تتم الاستجابة بشكل أكثر فعالية للأزمات في المناطق الحضرية؟

إيصال المساعدات الإنسانية

- كيف يمكن للحكومات والأطراف من غير الدول تيسير إيصال المساعدات الإنسانية وتحسين قدرة الشعوب المهددة على طلب الحماية والمساعدة، بما في ذلك عبر الحدود؟

- كيف يمكن للمنظمات الإنسانية رفع مستوى أمن موظفيها وشركائها دون المقامرة بقربها من الأشخاص المتضررين ونقل الخطر للشركاء المحليين؟
- كيف يمكن تخفيف الأثر السلبي لتدابير مكافحة الإرهاب الدولية والوطنية على إيصال المساعدات الإنسانية؟
- كيف يمكن تعزيز الحوار الإنساني الملائم بين أطراف العمل الإنساني وأطراف الصراع والأطراف الأخرى ذات النفوذ بطريقة مستندة إلى المبادئ؟
- ما الممارسات المبتكرة لتحسين إيصال المساعدات الإنسانية في الإقليم التي يمكن مشاركتها وزيادة نطاقها؟

الاستعداد للطوارئ

- ما الحوافز والدعم المطلوب بحيث تقدر الحكومة على إدارة المخاطر والحد من الاستضعاف بدرجة أفضل، وبحيث تحدد ما يلائم من مخصصات في الموازنة وتتخذ الإجراءات الملائمة لبناء القدرة على المجابهة والاستجابة للأزمات؟
- كيف يمكن تعزيز دور المنظمات الإقليمية بحيث يشجع على الاستعداد للطوارئ وإدارة المخاطر؟
- كيف يمكن تعزيز قدرة المجتمع المحلي على المجابهة للتكيف بشكل أفضل مع الصدمات والأزمات؟ ما الدروس التي يمكن الاستفادة بها من الجهود الحالية؟
- كيف يمكن ضمان ترجمة علامات الإنذار المبكر في الاستجابة المبكرة والملائمة؟
- ما المطلوب لزيادة الاستثمار الحكومي واستثمار المانحين في الاستعداد للطوارئ؟
- ما المطلوب، بما في ذلك من الشراكات مع قطاع العلوم والقطاع الخاص، لتوقع المخاطر الطبيعية والأزمات وما آثارها بشكل أفضل، وضمان أن كلاً من الأعمال الإنسانية مناسب لغرض ما في الإعداد لمثل هذه الأحداث وقادر على الاستجابة لها؟

تمركز الاستجابة الإنسانية محلياً

- كيف يمكن إجراء التشاور الهادف مع المجتمعات المحلية المتضررة ونقل جزء من سلطة اتخاذ القرار والنفوذ إليها؟
- كيف يمكن دعم المبحوثين من المجتمعات المحلية، بما فيهم الشباب والمتطوعون، بطريقة أفضل في الاستعداد والاستجابة والتعافي الإنساني؟
- كيف يمكن منح الأشخاص المتضررين خيارًا أكبر في نوعية المساعدة والحماية التي يتلقونها؟ ما الدروس التي يمكن استفادتها من استخدام المقاربات القائمة على النقود في الإقليم؟
- كيف يمكن تعزيز المسؤولية الوطنية والمساءلة عن العمل الإنساني؟
- كيف يمكن أن يبلغ التمويل الإنساني الأطراف الذين يستحقون فعلاً الحصول على الخدمات الإنسانية بشكل أكثر مباشرة، وكلما أمكن، زيادة توجيهه إلى الأطراف الوطنية والمحلية؟
- كيف يمكن لأطراف العمل الإنساني الدولية ضمان أن جهودهم تساهم في بناء القدرات الوطنية والمحلية من أجل الاستعداد والاستجابة بدرجة أفضل للأزمات على المدى القصير والمتوسط والطويل؟
- كيف يمكن لآليات التنسيق الدولية والإقليمية والوطنية أن تكون أكثر شمولاً بحيث تسدد احتياجات المستجيبين الإنسانيين على اتساعهم؟
- كيف يمكن بناء الثقة فيما بين الأطراف المحلية والوطنية والدولية لتسهل التعاون وتبادل المعلومات؟

تمويل العمل الإنساني

- كيف يمكن أن تعمل الحكومات والمنظمات الإقليمية بطريقة أفضل مع المجتمع الدولي لتحسين تنسيق المانحين وضمان وجود صورة مشتركة لتمويل العمل الإنساني؟
- كيف يمكن إدراك ثقافة وتقاليد العطاء الخيري في الإقليم وتسخيرها لتلبية الاحتياجات الإنسانية بشكل أفضل؟
- كيف يمكن حشد المؤسسات المالية والقطاع الخاص بطريقة أفضل للانخراط في العمل الإنساني ودعمه على مستوى الإقليم؟
- كيف يمكن الاتفاق على المبادئ الجيدة للتبرع للعمل الإنساني أو أطر مشابهة، أو تكييفها، من أجل المانحين في الإقليم؟
- كيف يمكن تخفيف أثر تشريعات مكافحة الإرهاب بحيث لا تقوض نقل الأموال لعمليات الإغاثة؟
- ما المطلوب لتقليل الفجوة ما بين ارتفاع الاحتياجات والموارد المتاحة داخل الإقليم؟

شكر وتقدير

تود مجموعة التوجيه الإقليمية أن تعرب عن شكرها لمئات الأفراد والمجتمعات المحلية والمنظمات التي خصصت من وقتها لمشاركة هذه الآراء والخبرات خلال المشاورات التحضيرية لأصحاب المصلحة، فضلاً عن ممثلي الحكومات والمنظمات الإقليمية من أجل مساهماتهم في العملية.

وتدين المجموعة بالعرفان للمنظمات التالية على استضافتها وتجميعها لمشاورات أصحاب المصلحة: منظمة الطاهر عزاوي الخيرية، ومؤسسة الوليد بن طلال، وجمعية عامل، والمنظمة العربية لحقوق الإنسان، والمجلس الدولي للمؤسسات الخيرية، والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، والمنظمة الخيرية الإسلامية الدولية، والمنظمة الدولية للهجرة، وشبكة الأنباء الإنسانية "إيرين" ، والمنظمة الإسلامية للتعليم والعلوم والثقافة (إيسيسكو)، ومنظمة الإغاثة الإسلامية، ومنظمة كافل اليتيم، والمنظمة اللبنانية للدراسات والتدريب، وجامعة الدول العربية، ووزارة التعاون الدولي والتنمية بالإمارات العربية المتحدة، والشبكة الفلسطينية للمنظمات غير الحكومية، ومؤسسة قطر الخيرية، وجمعية الهلال الأحمر القطرية، والمنظمة الملكية للأعمال الخيرية، ومنتدى شارك للشباب، والتحالف السوري للمنظمات غير الحكومية، ورابطة النساء السوريات، ومؤسسة الأعمال الخيرية التونسية، والهلال الأحمر التونسي، ومفوضية الأمم المتحدة السامية للاجئين، ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، وصندوق الأمم المتحدة للسكان.

والشكر واجب للمنتدى الإنساني على قيادتهم والتزامهم بحشد الأفراد والمنظمات عبر الإقليم من أجل تنظيم المشاورات التحضيرية والتوعية والدعم لأجل عملية القمة العالمية للعمل الإنساني.
وأخيرًا، تود مجموعة التوجيه الإقليمية أن تشكر مؤسسة الوليد بن طلال، وحكومة هولندا، وجامعة الدول العربية على رعايتها للمشاورات الإقليمية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا من أجل القمة العالمية للعمل الإنساني.

UNRWA

ملحق: التسلسل الزمني للمشاورات التحضيرية لأصحاب المصلحة

التاريخ	البلد	الحدث	الفئات التي تم التشاور معها	المنظمات المضيفة
أيار/ مايو ٢٠١٤	البحرين	المشاورة الوطنية للمجتمع المدني	منظمات المجتمع المدني	المنظمة الملكية للأعمال الخيرية والمنتدى الإنساني
	قطر	المشاورة الوطنية للمجتمع المدني	منظمات المجتمع المدني	قطر الخيرية، جمعية الهلال الأحمر القطري والمنتدى الإنساني
حزيران/ يونيو ٢٠١٤	الكويت	المشاورة الوطنية للمجتمع المدني	منظمات المجتمع المدني	المنظمة الإسلامية الدولية للأعمال الخيرية والمنتدى الإنساني
	اليمن	المشاورة الوطنية للمجتمع المدني	منظمات المجتمع المدني	المنتدى الإنساني باليمن والمنتدى الإنساني
	الأردن	المشاورة الوطنية للمجتمع المدني	منظمات المجتمع المدني	المنظمة الأردنية الهاشمية الخيرية والمنتدى الإنساني
	الإمارات العربية المتحدة	المشاورة الوطنية للمجتمع المدني والحكومة	منظمات المجتمع المدني وممثلو الحكومة	وزارة التعاون الدولي والتنمية بدولة الإمارات
آب/ أغسطس ٢٠١٤	تونس	المشاورة الوطنية للمجتمع المدني	منظمات المجتمع المدني	المؤسسة التونسية للأعمال الخيرية، والهلال الأحمر التونسي، ومنظمة الإغاثة الإسلامية، والمنتدى الإنساني
أيلول/ سبتمبر ٢٠١٤	تونس	المشاورة الوطنية للمجتمع المدني الليبي	منظمات المجتمع المدني من ليبيا	مؤسسة الطاهر عزاوي والمنتدى الإنساني
	المملكة العربية السعودية	المشاورة الوطنية للمجتمع المدني	منظمات المجتمع المدني	مؤسسة الوليد بن طلال والمنتدى الإنساني
	الأردن	المشاورة الإقليمية الأولى للمجتمع المدني	منظمات المجتمع المدني	المنتدى الإنساني والمنظمة الأردنية الهاشمية الخيرية
تشرين أول/ أكتوبر ٢٠١٤	الكويت	المائدة المستديرة رفيعة المستوى بشأن القمة العالمية للعمل الإنساني: وجهات نظر من منطقة الخليج	الحكومات، ومنظمات المجتمع المدني، والمؤسسات المالية، ووكالات الأمم المتحدة	المنظمة الإسلامية الخيرية الدولية، والمنتدى الإنساني ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية
تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٤	لبنان	المشاورة الوطنية للمجتمع المدني	منظمات المجتمع المدني	جمعية عامل، والمجلس الدولي للمؤسسات الخيرية، والمنتدى الإنساني ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية
	لبنان	مناقشات مجموعات التركيز مع الأشخاص المتضررين	لاجئون من فلسطين وسوريا	المنظمة اللبنانية للدراسات والتدريب، وجمعية عامل، والمجلس الدولي للمؤسسات الخيرية، ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية
	مصر	المشاورة الوطنية للمجتمع المدني	منظمات المجتمع المدني	جامعة الدول العربية، والمنتدى الإنساني
	العراق	المشاورة الوطنية للمجتمع المدني	منظمات المجتمع المدني	الهلال الأحمر العراقي والمنتدى الإنساني
	تركيا	المشاورة الوطنية للمجتمع المدني السوري	منظمات المجتمع المدني	تحالف المنظمات غير الحكومية السورية، ومؤسسة قطر الخيرية، والمنتدى الإنساني، ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية

كانون أول/ ديسمبر ٢٠١٤	فلسطين	المشاورة الوطنية للمجتمع المدني	منظمات المجتمع المدني	مؤسسة قطر الخيرية، وشبكة المنظمات غير الحكومية الفلسطينية، ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية
	مصر	مناقشات مجموعات التركيز مع الأشخاص المتضررين	لاجئون من سوريا	المنظمة العربية لحقوق الإنسان، ورابطة النساء السوريات، ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية
تشرين الثاني/ يناير ٢٠١٥	قطر	الاجتماع التشاوري الإقليمي لجمعيتي الصليب الأحمر والهلال الأحر	الجمعيات الوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر بالشرق الأوسط وشمال أفريقيا، واللجنة الدولية للصليب الأحمر، والاتحاد الدولي للصليب الأحمر، والمنظمة العربية للهلال الأحمر	الجمعية القطرية للهلال الأحمر
	المغرب	المشاورة الإقليمية الثانية لمنظمات المجتمع المدني ٢	منظمات المجتمع المدني	المنتدى الإنساني، منظمة الإيسيسكو، ومؤسسة قطر الخيرية، ومؤسسة الوليد بن طلال
	مصر	مناقشاتء فريق التركيز مع الأشخاص المتضررين	اللاجئون والمهاجرون من إريتريا وإثيوبيا والسودان وسوريا	المنظمة الدولية للهجرة
	اليمن	مناقشات مجموعات التركيز مع الأشخاص المتضررين	النازحون داخليًا، واللاجئون من إريتريا والصومال واليمن وسوريا	المنتدى الإنساني باليمن، والمجلس الدولي للمؤسسات الخيرية
شباط/ فبراير ٢٠١٥	الأردن	المائدة المستديرة لوكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية	وكالات الأمم المتحدة، والمنظمات الدولية غير الحكومية، وشبكات المنظمات غير الحكومية	المفوضية السامية لشؤون اللاجئين
	مصر	المشاورة الحكومية	الدول الأعضاء بجامعة الدول العربية فضلاً عن هؤلاء المدعوين في المشاورة الإقليمية للعمل الإنساني من أجل القمة	جامعة الدول العربية
	سوريا	مناقشات مجموعات التركيز مع الأشخاص المتضررين	النازحون داخليًا	مجلس الأمم المتحدة للسكان
	فلسطين	مناقشات مجموعات التركيز مع الأشخاص المتضررين	اللاجئون الفلسطينيون	المجلس الدولي للمؤسسات الخيرية ومنتدى شارك للشباب
	الأردن	مناقشات مجموعات التركيز مع الأشخاص المتضررين	لاجئون من سوريا	صندوق الأمم المتحدة للسكان

شباط/ فبراير ٢٠١٥	الأردن	مناقشات مجموعات التركيز مع الأشخاص المتضررين	لاجئون من العراق، وفلسطين، والصومال، والسودان، وسوريا	المجلس الدولي للمؤسسات الخيرية، وهيئة كير الدولية، ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية
	عبر الإنترنت	المشاورة الإقليمية الأولى للشباب	الشباب	منتدى شارك للشباب ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية
	مصر	المشاورة الإقليمية مع الاتحاد الدولي لرابطات طلاب الطب	الشباب (طلاب الطب من حول المنطقة)	الاتحاد الدولي لرابطات طلاب الطب، ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية
	عبر الإنترنت	المشاورة الإقليمية الثانية للشباب	الشباب	منتدى شارك الشبابي ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية
	الأردن	مائدة مستديرة للإعلاميين	الإعلام	وكالة الأنباء الإنسانية "إيرين" ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية.

Yemen Humanitarian Team

القمة العالمية للعمل الإنساني